سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

(دراسة تحليلية لنماذج من سورتي البقرة وآل عمران)

د. محمد كمال محمد جاد

مدرس النحو والصرف والعروض

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة المنوفية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية القرآنية من خلال الدراسة الوصفية التحليلية للتراكيب اللغوية المحتملة لغويًا لتعدد الأوجه الإعرابية والمحتملة لإيراد بدائل أو معطيات لغوية أخرى، وتتمثل حدود الدراسة التطبيقية في إعراب سورتي البقرة وآل عمران في كتب التفسير وكتب معاني القرآن وإعرابه. ويستمد هذا البحث أهميته من اشتغاله بالمصدر الأعلى للاحتجاج اللغوي، ويأتي في تسعة مباحث، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، ورتبت المباحث وفق ترتيب ألفية ابن مالك؛ فكانت -على الترتيب- الإحالة باسم الإشارة المفرد إلى المثني والجمع، واستعمال (النكرة) في موقع صاحب الحال، وسعة العربية في تقدير المحذوف من التركيب النحوي، وسعة العربية في تحديد المسند والمسند إليه، وسعة العربية بين الابتداء والتبعية، وسعة العربية بين الإضافة والإعمال والإسناد، وسعة العربية في إعراب العناصر النحوية متعددة الدلالة، وسعة العربية في تحديد المعطوف عليه، وسعة العربية في إعراب الفعل. وقد أوضحت نتائج الدراسة ثراء العربية وسعتها التعبيرية، وتعدد مظاهر هذه السعة في بناء التراكيب النحوية، في ضوء تعدد أسبابها، وعلى رأسها ظاهرة الإعراب، فالإعراب ليس مجرد وسيلة للتمييز بين الوظائف النحوية المختلفة فحسب، بل هو أداة فعالة لتحقيق الثراء الدلالي بافتراض بنيات عميقة متعددة، ومن إعجاز النص القرآني أن تؤدي هذه الافتراضات منسجمة ومتناغمة بعضها إلى جوار بعض دورًا كبيرًا في إيضاح مضامين الذكر الحكيم، كما أوضحت أيضًا مرونة العربية في الاختيار بين البدائل اللغوية، والميل إلى الإيجاز.

**The Flexibility of the Arabic Language in Constructing
Grammatical Structures**

(An Analytical and Applied Study of Examples from Al-Baqarah and
Al Imran)

Dr. Mohammed Kamal Mohammed Gad

Lecturer of Syntax and Morphology

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Menoufia

University, Arab Republic of Egypt

Email: dr.m_kamall@yahoo.com

Abstract

This study aims to trace the manifestations of the flexibility of Arabic in constructing Quranic grammatical structures through a descriptive and analytical study of the linguistic structures that are linguistically possible and the possibility of introducing other linguistic alternatives. The limits of this study are represented in the syntax analysis of Al-Baqarah and Al-Imran .

This research derives its importance from its engagement with the Holy Qur'an, which represents the highest source of linguistic argumentation. This research consists of an introduction, nine chapters, and a conclusion. The chapters are arranged in light of their subject according to the arrangement of Ibn Malik's Alfiyyah.

The discussions included the flexibility of Arabic in referring the singular demonstrative pronoun to the dual and plural, the use of the indefinite noun, the estimation of what is omitted from the grammatical structure, the identification of the predicate and the subject, the possibility of beginning and subordination, and the possibility of addition, employment, and attribution, and the flexibility of Arabic in parsing grammatical elements with multiple meanings, the flexibility in determining the conjoined, and the breadth of Arabic in parsing the verb.

The results demonstrated the richness and expressive flexibility of Arabic in constructing grammatical structures, its extreme flexibility in choosing between linguistic alternatives, and its brevity.

Keywords: flexibility of the Arabic language, construction of grammatical structures, Quranic structures, efforts of Quranic grammarians, Al-Baqarah and Al-Imran

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد ﷺ وعلى آله أجمعين، ورضي الله -تعالى- عن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد، فقد حرص معربو القرآن الكريم على بيان سعة العربية في بناء التراكيب النحوية، فأوضحوا الأوجه الإعرابية الجائزة في إعراب العناصر النحوية، ووجهوا الحالة الإعرابية الواحدة بكل التوجيهات والتقديرية الممكنة، ويندرج تحت هذا الاهتمام تصديهم للتوجيه النحوي للقراءات القرآنية التي تختلف فيها الحالة الإعرابية للعنصر النحوي، وما كان أحرى النحاة القدماء أن يضعوا نحواً خاصاً لهذا المستوى اللغوي الفائق الذي هو الغاية العظمى في الفصاحة، فيلتزمونه في التععيد والاحتجاج والاستشهاد، فإنهم لو فعلوا لجنبوا علم النحو مزلق ومشكلات كثيرة كان سببها الخلط بين المستويات اللغوية المختلفة في التععيد النحوي، وإن دراسة البدائل التركيبية في تصور النحاة عامة ومعربي القرآن خاصة يُعد أحد سبل تيسير النحو العربي وإثرائه ووضعها في مكانه اللائق به؛ إذ تجب الإفادة من استراتيجياتهم التحليلية المنفتحة على كل الاحتمالات للوصول إلى كفاءات جديدة لعرض القاعدة النحوية بطريقة أكثر مرونة وسعة تمكن المتعلمين لهذا العلم من هضم أبعاده واستثمار كل طرائق التعبير الممكنة لغوياً للإبانة عن المعاني المقصودة.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع جهود معربي القرآن الكريم في بيان سعة العربية في بناء التراكيب النحوية القرآنية من خلال الدراسة الوصفية التحليلية للتراكيب اللغوية المحتملة لغوياً لتعدد الأوجه الإعرابية والمحتملة لإيراد بدائل لغوية أخرى، وتتمثل حدود الدراسة التطبيقية في إعراب سورتي البقرة وآل عمران في كتب التفسير وكتب معاني القرآن، ولن نقف هذه الدراسة عند كل تعدد للتحليل النحوي، كما أنها لن تختص بتوجيه القراءات الواردة في كل موضع، بل ستختص بالتراكيب اللغوية التي أشار النحاة في تحليلها إلى أنها تحتمل لغوياً أن تأتي بمعطيات تركيبية أخرى، ومن ذلك التراكيب اللغوية

د/ محمد كمال محمد جاد

التي يجوز أن يأتي فيها عنصر من عناصرها النحوية بأكثر من حالة إعرابية، سواء أوردت بهذه الحالات الإعرابية قراءة قرآنية، أم لم ترد.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

لقد لفت انتباهي في أثناء قراءتي في كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب التفسير اهتمام كثير من مؤلفيها -رحمهم الله- ببيان الأوجه الإعرابية الجائزة في بعض العناصر النحوية، وتوجيه هذه الأوجه الإعرابية بكل سبيل ممكن، وقد أثرت تلك الجهود التحليل النحوي الدلالي للقرآن الكريم، ومن جانب آخر فإن هذه الممارسات التحليلية قد أوضحت ثراء العربية وسعتها التعبيرية التي تتميز بها عن غيرها من اللغات، في ضوء ظاهرة الإعراب، فالإعراب ليس وسيلة للتمييز بين الوظائف النحوية المختلفة فحسب، بل هو وسيلة لتحقيق الثراء الدلالي من خلال افتراض بنيات تركيبية عميقة متعددة، وإن من إعجاز النص القرآني أن تؤدي هذه الافتراضات دوراً كبيراً في إيضاح مضامين النص.

❖ أهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث أهميته من اشتغاله بالمصدر الأول للاستشهاد اللغوي، وهو القرآن الكريم؛ فإنه لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبياء من التابعين، عن الصحابة عن الرسول ﷺ؛ فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بقرآنهم. وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك؛ إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يُحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحرروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله ﷺ، ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته، سواء أكانت متواترة أم

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

روايات آحاد أم شاذة. والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يُحتج بها في اللغة والنحو؛ إذ هي -على كل حال- أقوى سندًا وأصح نقلًا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن^(١).

❖ تساؤلات الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة في سؤالين رئيسين:

التساؤل الأول: ما مظاهر السعة في بناء التراكيب النحوية في سورتي البقرة وآل عمران؟

التساؤل الثاني: ما مدى اهتمام المعربين ببيان مظاهر سعة العربية في بناء هذه التراكيب؟

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فقد قمت بتتبع هذه الظاهرة في إعراب سورتي البقرة وآل عمران في كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب التفسير، بدءًا من كتاب معاني القرآن للفراء؛ لرصد التراكيب اللغوية التي استثمرها الفراء لبيان ثراء العربية وسعتها في بناء التراكيب اللغوية، ثم تتبعت جهود المعربين لبيان آرائهم النحوية في هذه التراكيب، وقمت بتصنيف ووصف مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب اللغوية، وتحليلها بهدف تعرف طبيعتها التركيبية والدلالية.

❖ الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي اهتمت بتعدد الأوجه النحوية في آيات القرآن الكريم، غير أنها تختلف في هدفها وخطتها ونتائجها عن الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١- تعدد الأوجه الإعرابية وأسبابه في كتب إعراب القرآن الكريم من بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن الثامن الهجري، د. محمد عويس جمعة، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، ٢٠١٢م.

(١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٢٨-٢٩، ويقول الإمام محمد الخضر حسين: "وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم، فإنه نزل بلسان عربي، ولا يمتري أحد في أنه بلغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم، وما جاء على وجه انفرد به، ولا نتبع سبيل من يحدون عن ظاهره، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية". القياس في اللغة العربية، ص ٢٩

عرض هذا البحث صور تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم، ثم عرض أسباب تعدد أوجه الإعراب في النحو العربي، فذكر منها السماع، والقياس، والتأويل، ثم عرض أسباب تعدد أوجه الإعراب في القرآن الكريم، وهي الاختلاف في تقدير المحذوف، وفقدان النغمة، وفقدان العلامة الإعرابية، وتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، وعدم مراعاة المعربين لبعض ما تقتضيه الصناعة النحوية، وعدم مراعاة الرسم، والقراءات القرآنية، واختلاف اللهجات العربية، واختلاف مذاهب المعربين للقرآن واختلاف مناهجهم، واهتمام العلماء بتوجيه القراءات بنوعيتها المتواترة والشاذة.

وتوصل هذا البحث إلى أن تعدد الأوجه الإعرابية ظهر مع ظهور النحو العربي، ولكن النحاة بالغوا فيه؛ وأدى ذلك إلى انتشار الخلاف في النحو العربي حسب تعدد المدارس النحوية؛ بل وحسب تعدد علماء المدرسة الواحدة، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الخلاف كثر بين النحاة كثرة لا مبرر لها حتى أصبح مجرد رياضة ذهنية، وأن هذا الخلاف ضاق قليلاً وخفت حدته عندما اتجه النحاة لإعراب القرآن الكريم؛ لأن النحاة تقيدوا بضوابط عديدة، مثل: الحمل على الأصل، أو الظاهر، والحمل على الأقوى، والأخذ بالقراءات، ومن نتائج هذا البحث أيضاً أنه لا يقرأ بكل ما يجيزه النحويون، وأن تعدد الأوجه الإعرابية ظاهرة كبيرة لم يستطع معربو القرآن أن يتخلصوا منها، وهذه الظاهرة كان لها أسباب كثيرة، مثل: العلامة الإعرابية، أو تجاذب المعنى والإعراب لشيء واحد، أو عدم مراعاة المعربين لبعض مقتضيات الصناعة النحوية.

٢- الأوجه الإعرابية الجائزة بين الرواية والصناعة النحوية في "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس (ت. ٣٣٨هـ)، أ. د صابر السيد محمود أحمد، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط - جامعة الأزهر، ع ٤٢، ج ٢، ٢٠٢٣م.

اختصت هذا البحث بالمواضع الذي ذكر فيها أبو جعفر النحاس أوجه إعرابية أخرى غير التي وردت بها الرواية في كتابه إعراب القرآن، واختص المبحث الأول بالأوجه الإعرابية الجائزة في الأسماء بين الرواية والصناعة النحوية، واختص المبحث الثاني بالأوجه الإعرابية الجائزة في الأفعال بين الرواية والصناعة النحوية. وتظهر نتائج هذه

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

الدراسة أن الأوجه الإعرابية التي أجازها أبو جعفر النحاس جائزة من حيث الصناعة النحوية، ولكن بعضها لم يقرأ بها؛ ولا يجوز القراءة بها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف، كما أظهرت الدراسة أن أبا جعفر النحاس كان مسبقاً إلى هذه الظاهرة، وأنه كان غاية في التحرز والدقة عند ذكر الوجه الجائز؛ إذ كان ينص أنه لم يقرأ به، أو يجوز في غير القرآن، حتى لا يكون سبباً في تجويز القراءة بما لم يقرأ، وقد أظهرت الدراسة أيضاً موافقة أبي جعفر النحاس لمن نقل عنه بعض الأوجه الجائزة؛ إذ يثبت قول العالم والوجه الذي يجيزه من غير أن يبدي اعتراضاً، أو يثبت تعليقاً على هذا الوجه، ومع ذلك فقد وقعت منه مخالفة واحدة للفراء في تجويز وجه لم يقرأ به.

ويتضح من هذا العرض اختلاف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في حدودهما البحثية، فالبحث الحالي منفتح على النحاة ومعربي القرآن دون تقييد بكتاب معين أو نحوي معرب معين، كما أن هذه النتائج السابق عرضها عند مقارنتها بنتائج البحث الحالي الاختلاف في الهدف والتحليل والمنهج. فهذه الدراسة تبحث الأوجه النحوية الجائزة عند النحاس، ومعرفة هل كان مسبقاً في عرضها، وبيان أقرئ بها أم لا؟ والاستدلال بكونها مقروءة على صحة جواز الوجه النحوي، أمّا الدراسة الحالية فتتوسع إلى بيان سعة العربية في بناء التركيب القرآني، وبيان المظاهر المتعددة لهذه السعة.

٣- اتساع المعنى بتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية، د. ميرغني مكاوي رمضان عبد الرحمن، ود. الوليد حسن علي مسلم، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، مج ٢٧، ع ٩١، ٢٠٢٤م

أوضح هذا البحث مفهوم الاتساع في المعنى، ووقف عند إحدى وسائله المهمة، وهي تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة في القرآن الكريم. واتبع المنهج الوصفي التحليلي، وقسم إلى أربعة مطالب، خصص الأول لإيراد شواهد اتساع المعنى بتعدد أوجه الإعراب لكلمة وردت بالرفع، وخصص الثاني لإيراد شواهد اتساع المعنى بتعدد أوجه الإعراب لكلمة وردت بالنصب، وخصص الثالث لإيراد شواهد اتساع المعنى بتعدد أوجه الإعراب لكلمة وردت بالجر، وخصص الرابع لإيراد شواهد اتساع المعنى بتعدد أوجه الإعراب بالرفع والنصب والجر، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن تعدد الأوجه الإعرابية

د/ محمد كمال محمد جاد

يعد من أرقى آليات اتساع المعنى في اللغة العربية، وأن القرآن الكريم زاخر بهذا الضرب من اتساع المعنى، وأن المفسرين المهتمين بالجانب النحوي واللغوي قد أولوا عناية فائقة لاتساع المعنى بتعدد الأوجه الإعرابية، ولا يجعل تعدد الأوجه الإعرابية من الاتساع في المعنى إلا إذا كانت المعاني منسجمة ومتناغمة ومتناسقة، وليس ثمة تعارض وتضاد بينها.

❖ خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث ومادته العلمية تقسيمه إلى مقدمة، وتسعة مباحث، وخاتمة، وتأتي المباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: سعة العربية في الإحالة باسم الإشارة المفرد إلى المثنى والجمع.
- المبحث الثاني: سعة العربية في استعمال (النكرة) في موقع صاحب الحال.
- المبحث الثالث: سعة العربية في تقدير المحذوف من التركيب النحوي.
- المبحث الرابع: سعة العربية في تحديد المسند والمسند إليه.
- المبحث الخامس: سعة العربية بين الابتداء والتبعية.
- المبحث السادس: سعة العربية بين الإضافة والإعمال والإسناد.
- المبحث السابع: سعة العربية في إعراب العناصر النحوية متعددة الدلالة.
- المبحث الثامن: سعة العربية في تحديد المعطوف عليه.
- المبحث التاسع: سعة العربية في إعراب الفعل.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث الأول

سعة العربية في الإحالة باسم الإشارة المفرد إلى المثنى والجمع

أولاً: الإحالة باسم الإشارة (ذلك) للمثنى.

الأصل في استعمال اسم الإشارة في العربية هو التفريق والتخصيص، فكلّ مَشار إليه اسم إشارة خاص به حسب: نوعه من التذكير أو التأنيث، وعدده من الأفراد أو التثنية أو الجمع، فقد خصصت اللغة العربية اسم الإشارة (ذا)^(١) للمشار إليه المفرد المذكر، و(ذي وذه وتي وتِه وتَا)^(٢) للمفردة المؤنثة، و(ذَان)^(٣) للمثنى المذكر، و(تَان) للمثنى المؤنث، و(أولاء)^(٤) لجمع الذكور والإناث، كما خصصت العربية (هنا، ثم، وثمة) للمكان، ومن مظاهر الاتساع في العربية استعمال اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد للدلالة على المثنى، ففي قوله -تعالى-: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] استعمل اسم الإشارة (ذلك) الموضوع للمفرد البعيد للإحالة إلى المتعاطفين (الفارض والبكر)، ودل على المقصود بهذه الإحالة أن الظرف (بين) يقتضي أن يأتي بعده مثنى أو متعاطفان، وقد تعددت آراء النحاة في تفسير هذه الظاهرة وتأويلها على النحو التالي:

الرأي الأول: اسم الإشارة (ذلك) الواقع بعد الظرف (بين) مفرد لفظاً مثنى معنًى، فتأويل (بين ذلك) هو: بين ذينك، وهو مذهب الفراء، وناقش الفراء هذا المظهر الاتساعي في

(١) (ذا) هو الاسم المشهور في الإشارة إلى المفرد المذكر، ويضاف إليها: (ذاء)، (ذائه)، و(ذاؤه)، وفي البعد: (ذاك)، و(ذلك)، و(إلك)، و(ذائك). ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٩٧٤/٢ - ٩٧٥، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٤/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٠٥/١، وقد أشار ناظر الجيش إلى ندرة استعمال (ذاء) و(ذائه) بقوله: "ولا شك أن هاتين الكلمتين في غاية الندرة؛ فلذلك لم يذكرهما المصنف". تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٩٦/٢، ويقول الأستاذ عباس حسن: "(ذا) هو الأشهر، وبحسن الاقتصار عليه -حرصاً على التيسير والإيضاح- وترك ما عداه ممّا هو مسموع بقلّة عن العرب". النحو الوافي ٣٢٢/١

(٢) ذكر ابن مالك أن العرب تستعمل عشرة أسماء للإشارة إلى المفرد المؤنث، "خمسة بتاء، وخمسة بذال، والتي بالتاء: تي، وتَا، وتِه يسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع. والتي بالذال: ذي، وذات، وذِه يسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع". شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/١ وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٠٦/١، وشرح التصريح على التوضيح في النحو ١٤٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٩٥/٢

(٣) يجوز تشديد النون من (ذَان)، و(تَان)، وتجوز تشديد النون مطلقاً هو مذهب الكوفيين، أمّا البصريون فلا يجيزون التشديد إلا في حالة الرفع. ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٥/٣ - ١٨٦

(٤) يستعمل (أولاء) ممدوداً وهي لغة الحجاز، ومقصوراً وهي لغة تميم، وذكر قطرب إشباع ضمة الهمزة فيه مقصوراً. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٩٧٥/٢

اللغة العربية، فأوضح أن الأصل في الإحالة باسم الإشارة بعد (بين) أن يأتي على صورة التنثية (هذين أو هاتين)، وأنه يجوز في الاستعمال أن تكون الإحالة باسم الإشارة المفرد المذكر (ذلك أو ذاك)، مستنداً بأنه يحل في بعض التراكيب اللغوية محل عنصرين نحويين، فلما جاز أن يحل محل عنصرين جاز كذلك أن يحل محل المتعاطفين، ومستنداً أيضاً بوجود ألفاظ مفردة لفظاً تحتمل الدلالة على الأفراد والتنثية والجمع في استعمالها المتباينة، كلفظ (أحد)، و(مَن)، و(أي) الاستفهاميتين، وإنما تتحدد دلالة هذه الألفاظ بحسب السياق. ولم يكتف الفراء بالاستدلال على صحة هذه الإحالة، بل أوضح كذلك البدائل اللغوية الجائزة في الإحالة إلى ما قبل (بين)، وهي:

١. لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك.
٢. لا فارض ولا بكر عوان بين هاتين^(١).
٣. لا فارض ولا بكر عوان بين الفارض والبكر^(٢).
٤. لا فارض ولا بكر عوان بين النوعين^(٣).

ويدل هذا التحليل الموسَّع من الفراء على عبقرية في التحليل وحرص على بيان سعة العربية في بناء التراكيب اللغوية، يُظهر ذلك قوله: " و(بَيْنَ) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذَلِكَ) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعالان قد يجمعان —(ذلك) و(ذاك)، ألا ترى أنك تقول: أظنُّ زيداً أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لـ(كان) من شيئين، ولا بد لـ(أظن) من شيئين، ثمَّ يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظنُّ ذلك. وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمَّهما (ذلك): بين الهرم والشباب. ولو قال في الكلام: بين هاتين، أو بين تينك، يريد الفارض والبكر كان صواباً، ولو أعيد ذكرهما لم يظهر إلا بتنثية ... ومما يجوز أن يقع عليه (بَيْنَ) وهو واحدٌ في اللفظ ممَّا يؤدي عن الاثنين فما

(١) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٥٨/١
(٢) يظهر في التفاسير تقدير اسم الإشارة (ذلك) بمتعاطفين، نحو: (الكبيرة والشابة) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان ١١٤/١، و(البكر والهرمة) ينظر: تفسير الطبري ٧٧/٢، و(بين الصغيرة والكبيرة) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٠٥/١، وتفسير الماوردي (النكت والعيون) ١٣٩/١، و(بين الفارض والبكر) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٣/٣، والتفسير البسيط ٢٣٢/١١، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٩٧/١.
(٣) يفسر الثعلبي والكرماني (عوان بين ذلك) بقولهما: (نصَّفَ بين السَّنَيْنِ). ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٣٨١/٣، وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٤٦-١٤٧

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

زاد قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]...، فإن شئت جعلت أحداً في تأويل اثنين، وإن شئت في تأويل أكثر، من ذلك قول الله - عز وجل -: ﴿فَمَا مِنْكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنَّهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، وتقول: بين أيهم المال؟ وبين من قسم المال؟ فتجري (من) و(أي)، مجرى (أحد)؛ لأنهما قد يكونان لواحد ولجمع^(١).

ويتضح من هذا النص أن الفراء لم يقف عند حدود تفسير الاستعمال اللغوي الوارد في الآية القرآنية وتوجيهه، فقد جمع لنا شتات هذه الظاهرة الاستعمالية، التي تأتي فيها الأسماء المفردة صالحة للدلالة على المفرد والثنى والجمع، وأطلق أبو علي الفارسي على هذا النوع من الأسماء مصطلح الأسماء المبهمة، وأوضح أن هذه الأسماء المبهمة تقع على لفظ الآحاد، والمراد بها أكثر من الواحد^(٢).

ومع وجهة الطريقة الاستدلالية التي طبقها الفراء من صحة إحلال (ذلك) محل مفعولي (ظن) ومعمولي (كان)، إلا أن بعض المعربين اعترضوا على هذا الاستدلال واصفين إياه بالخطأ والسهو^(٣)، مؤسسين اعتراضهم على أمرين: "أحدهما: أن (بين) لا يستدعي جملة، والجملة عند النحويين عبارة عن الحدث والمحدث عنه، وإنما يستدعي اسماً عطف على اسم، والثاني: أن (ذلك) لا يقع مواقع الجمل في الصلة، وغيرها، وقول القائل في جواب ظننت زيدا قائماً ظننت ذلك إنما هو إشارة إلى الظن، وهو المصدر، أي ظننت ذلك الظن^(٤)".

وأرى أن هؤلاء المعترضين لم يفهموا استدلال الفراء على وجهه الصحيح، فهو يرى أن اسم الإشارة الموضوع للمفرد (ذلك) يصح إحلاله محل أكثر من عنصر نحوي (باعتبار تعدد العناصر لا الإسناد الواقع بينها)؛ ومن ثم جاز أن يتم التعبير —(ذلك) وإحلاله محل المتعاطفين أو المثني (باعتبار التعدد كذلك).

(١) معاني القرآن للفراء ٤٥/١

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٥٤-٢٥٣/٣

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٤٦/١-١٤٧، وينظر: التفسير البسيط ٣١-٣٠/٣

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٤٧-١٤٦/١

ويدل على إرادة تثنية (ذلك) في هذه الآية الكريمة -موضع التحليل- أيضًا تفسير العكبري إياه بضمير المثني، أي: بينهما^(١).

وكما استشهد النحاة بهذه الآية الكريمة على أن (ذلك) قد يراد به التثنية^(٢)، فقد استشهدوا بشواهد شعرية أخرى^(٣)، كقول الشاعر^(٤):

إِنَّ الرَّشَادَ وَإِنَّ الْغَيَّ فِي قَرْنٍ بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ

ويقول الآخر^(٥):

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

أي: وكلا ذينك، أي: الخير والشر.

وقد صرح الإمام الشاطبي باتساع العرب في استعمال اسم الإشارة المفرد البعيد، فنص على أن "العرب قد اتسعت فيه فاستعملته للمثني^(٦)".

الرأي الثاني: اسم الإشارة باق على إفراده، وتأويل (بين ذلك): (بين ما ذكر)^(٧)، وإليه ذهب الزمخشري، فأوضح أنه إنما جاز دخول (بين) التي تقتضي بعدها ذكر شيئين فصاعدًا على (ذلك) المفرد؛ لأنه "على تأويل (ما ذكر) و(ما تقدّم)؛ للاختصار في الكلام^(٨)"، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه^(٩).

الرأي الثالث: اسم الإشارة باق على إفراده، وتأويل (بين ذلك): (بين ذلك وذلك)، وحذف المعطوف اختصارًا؛ لدلالة السياق الداخلي عليه، وإليه ذهب أبو حيان بقوله: "والذي

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٥/١

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٣

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٩/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ١٠١/٤

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو لسويد بن عامر في: شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٤/٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨١٣/٢.

(٥) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى في: ديوانه، ص ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٠٦/١، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ١٠١/٤، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨١٣/٤، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٢٠/٧، وهمع الهوامع ٥١٤/٢

(٦) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ١٠١/٤

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١٢٧/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٧٠٨/١، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠/٦.

(٨) تفسير الكشاف ١٤٩/١ - ١٥٠

(٩) ينظر: تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ١٦٢/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

أذهب إليه غير ما ذكروا، وهو أن يكون ذلك مما حُذِف منه المعطوف؛ لدلالة المعنى عليه، التقدير: عوان بين ذلك وهذا، أي: بين الفارض والبكر، فيكون نظير قول الشاعر^(١):

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ، لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ، إِلَّا لَيَالٍ قَائِلٌ

أي: فما كان بين الخير وباعيه، فحذف لفهم المعنى^(٢).

وأرى أن العرب قد توسعت في استعمال اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى، وتعضد كثرة الشواهد القرآنية التي وردت بذلك ما أذهب إليه، ومن ذلك:

١- قوله -تعالى-: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فالإشارة بـ(ذلكم) في هذه الآية الكريمة -في بعض أقوال النحاة- إلى المصدرين المفهومين من سياق الكلام: التوبة، والقتل^(٣).

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلُهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى الرزق والكسوة^(٤).

٣- قوله -تعالى-: ﴿مُذَبَذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى حالتَي الكفر والإيمان^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في: ديوانه، ص ١٥٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٣، والدر المصون ١٤٠/٢، وبلا نسبة في: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧٨/٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٠٧/١.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤٠٦/١-٤٠٧.

(٣) ذكر أبو حيان هذا الرأي واحتج له. ينظر: البحر المحيط ٣٣٨/١، والدر المصون ٣٦٥-٣٦٦. واعتراض العكبري على هذا الرأي بقوله: "قال بعضهم: الأصل (ذانكم)؛ لأن المقدم ذكره التوبة والقتل، فأوقع المفرد موقع التثنية؛ لأن (ذا) يحتمل الجميع، وهذا ليس بشيء؛ لأن قوله (فاقتلوا) تفسير التوبة، فهو واحد". التبيان في إعراب القرآن ١/٦٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢١٨/١، وذهب بعض المفسرين إلى أن اسم الإشارة في هذا الموضع يحيل إلى مفرد، مفرد، وهو ترك الإضرار. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٣/١، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٢٧٨/٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧٨٣/١-٧٨٤، والتفسير البسيط ٢٥٤/٤، ورجح السمين الحلبي أن يكون المشار إليه هو الواجب من الرزق والكسوة؛ "لأنه لا يحوج إلى تأويل". الدر المصون ٤٧١/٢-٤٧٢.

(٥) ينظر: تفسير الطبري ٦١٧/٧، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٥٥/١١، والتفسير البسيط ١٦٣/٧، وتفسير الكشاف ٥٨٠/١، والبحر المحيط لأبي حيان ١١٠/١، والدر المصون ١٣٠/٤.

د/ محمد كمال محمد جاد

٤- قوله -تعالى-: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس : ٥٨]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى الفضل والرحمة^(١)، فإن "العرب تأتي بـ(ذلك) للواحد والاثنين والجمع، وهو هنا للاثنين^(٢)". ويذهب الزمخشري في تحليل هذه الآية الكريمة إلى أنه "يجوز أن يراد: بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا. ويجوز أن يراد: قد جاءتكم موعظة بفضل الله وبرحمته، فبذلك: فبمجئها فليفرحوا^(٣)"، وقد اعترض أبو حيان على هذا التخريج بقوله: "أما إضمار (فليعتنوا) فلا دليل عليه، وأما تعليقه بقوله: قد جاءتكم، فينبغي أن يقدر ذلك محذوفاً بعد (قل)، ولا يكون متعلقاً بـ(جاءتكم) الأولى؛ للفصل بينهما بـ(قل)^(٤)". وأرى أن تكلف الزمخشري وبُعبده في التأويل وإكثاره من التقدير لا يليق بالنص القرآني، فالآية الكريمة واضحة المعنى تمام الوضوح بل هي في غاية البيان، والقرآن الكريم هو مصدر الاحتجاج الأول، ومن ثم فالمستفاد من هذه الشواهد هو أن هذا الأسلوب الإحالي أسلوب عربي فصيح.

٥- قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿١١٩﴾﴾ [هُود : ١١٨ - ١١٩]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة - في رأي بعض المفسرين - تحيل - إلى المصدرين المفهومين من سياق الكلام: الاختلاف والرحمة^(٥).

(١) ينظر: تفسير الطبري ١٩٥/١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٥١/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٣/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٧٤/٦، والدر المصون ٢٢٤/٦.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٣٢٨٤/٥ - ٣٢٨٥.

(٣) تفسير الكشاف ٣٥٣/٢.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٧٥/٦، وينظر: الدر المصون ٢٢٤/٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١/٢، وعرائب التفسير وعجائب التأويل ٥٢٣/١، ورجح المنتجب الهمداني هذا الرأي الرأي بقوله: "واختلف في الإشارة في (ذلك)، فقيل: للرحمة، وقيل: للاختلاف، والوجه أن يكون لكليهما؛ لأن ذلك يصلح للاثنين؛ بدليل قوله: ﴿لَا فَاَرْضَ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة : ٦٨]". الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٦/٣.

وهذا الرأي هو رأي ابن عباس، واختاره الإمام الطبري. ينظر: تفسير الطبري ٦٤٠/١٢.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

٦- قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإِسْرَاءُ : ١١٠]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى المصدرين المفهومين من سياق الكلام: الجهر والمخافتة^(١).

٧- قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبْظِرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثِ إِنْ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيِّ فَيَسْتَحِيءُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحِيءُ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الْأَحْزَابُ : ٥٣]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى المصدرين المفهومين من سياق الكلام: دخول بيوت النبي ﷺ بغير استئذان، والجلوس مستنسين بالحديث بعد الفراغ من الطعام^(٢).

٨- قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الْفُرْقَانُ : ٦٧]، فالإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى المصدرين المفهومين من سياق الكلام: الإسراف والإقتار^(٣).

وقد كان الثعلبي وصفياً إلى حد كبير حين وصف هذه الظاهرة الإحلائية من دون تعليل، فقد ذكر أن ظاهرة الإشارة إلى الشيين المتضادين باسم الإشارة المفرد شائعة في الاستعمال اللغوي، واستدل على شيوعها بشواهد قرآنية عدة، فيقول: "وهذا باب سائغ في اللغة، أن يُذكر شيان متضادان، ثم يُشار إليهما بلفظ التوحيد، فمن ذلك قوله: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البَقَرَةُ : ٦٨]، ثم قال: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾، ولم يقل: بين ذينك، أو تينك. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الْفُرْقَانُ : ٦٧]، ولم يقل: ذينك. وقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإِسْرَاءُ : ١١٠]. وقوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يُونُسُ : ٥٨]^(٤)."

(١) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٥/٣، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٧٢/١٤، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٣١٣/٦، وتفسير الكشاف ٧٠١/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٣٦/٤، والبحر المحيط لأبي حيان ١٢٨/٧.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٦٦/١٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٨٦٣/٩، والدر المصون ١٤٠/٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، والتفسير البسيط ٥٨٣/١٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥/٥.

(٤) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٧٣-٤٧٢/١٤.

ثانياً: الإحالة باسم الإشارة (ذلك) للجمع.

قد يستعمل اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد (ذلك) للإحالة إلى عدة متعاطفات، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِئُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ [آل عِمْرَان : ٤٩]، فالإشارة في هذه الآية الكريمة إلى جميع ما تقدم من المعجزات من جعل الطين طائراً، والإبراء، والإحياء، والإنباء^(١).

وفي قوله -تعالى-: ﴿رُزِقَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴿١٤﴾ [آل عِمْرَان : ١٤]، جاءت الإشارة بـ(ذلك) في هذه الآية الكريمة إلى كل ما تقدم من النساء، البنين، والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة، والخيال المسومة، والأنعام، والحراث^(٢).

وقد تعددت آراء النحاة واستدلالاتهم في تفسير هذه الظاهرة الاتساعية:

الرأي الأول: (ذلك) مفرد لفظاً جمع معنئ، فمعنى (ذلك): جميع ذلك^(٣). واستدلوا على جواز استعمال (ذلك) للدلالة على الكثرة والجمع، بدليلين: أحدهما: أن اسم الإشارة (ذلك) من الأسماء المبهمة، فأشبه الاسم الموصول (الذي، وما، ومن) في صحة الدلالة به على المفرد والمثنى والجمع، والدليل الآخر هو جواز إضافة (كلا) إلى (ذلك)، و(كلا) لا تضاف إلا إلى المثنى، يقول الواحدي: "وإنما جاز أن يكون قولنا: (ذلك) يراد به مرة الانفراد ومرة الجمع والكثرة لمشابهته الموصولة كـ (الذي وما) ... ألا ترى أن (الذي) لا يدل على زيد دون عمرو، و(ما) لا يدل على الفرس دون الحمار، وكذلك (من)، فكان

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤٣٠/٥، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٢٣٠/٨، والبحر المحيط ١٦٧/٣.

(٢) تفسير الطبري ٢٦٧/٥

(٣) يقول الإمام الطبري: "فكنى بقوله: 'ذلك' عن جميعهن. وهذا يدل على أن 'ذلك' يشتمل على الأشياء الكثيرة المختلفة المعاني، ويكنى به عن جميع ذلك". تفسير الطبري ٢٦٧/٥،

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

قولنا (ذلك) وسائر المبهمه كذلك، فلمّا كان (الذي وما ومن) على ما وصفنا من الدلالة على الجموع والإفراد، وكانت تفرد والمراد في إفرادها الجمع في نحو قوله: ﴿وَأَلَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣] و﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] و﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ونحو ذلك مما يكثر تعداده، وكانت المبهمه مثلها في أنها لا تخص بالدلالة نوعاً ولا شخصاً بعينه، أجري مجراها في أن المراد فيما استعمل منه مفرداً قد يكون الجماعة، وهذا واسع مستحسن في جميع المبهمه ... ويدلك على ما ذكرنا من قصدهم بـ (ذلك) الجمع وما زاد على الواحد، أن رؤية لما قيل له في قوله^(١):

فِيهَا خُطُوطٌ مِّنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ

وجب أن تقول: كأنها، وإن أردت السواد والبلق ووجب أن تقول: كأنهما. قال: أردت كأن ذلك. فعلم بهذا أنهم يقصدون بـ (ذلك) غير المفرد وأنه قصد هذا المعنى، وعليه حمل كلامه. ويدل أيضاً على أنهم يقصدون بـ (ذلك) إلى أكثر من الواحد إضافتهم (كلا) إليه، وذلك في قول القائل: وَكَلِمًا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلٌ. ألا ترى أن (كلا) لا يضاف إلى المفرد، فبان أن المراد بـ (ذلك) الزيادة على الواحد^(٢).

الرأي الثاني: اسم الإشارة (ذلك) باق على إفراده، وتأويله (ما ذكر)، أو (المتقدم ذكره)^(٣).

وأرى أن هذه الظاهرة تعد مظهراً من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية، وأنه لا داعي إلى التكلف في التأويل والتقدير، فاسم الإشارة (ذلك) كما اتضح من آيتي

(١) الرجز لرؤية بن العجاج في: ديوانه، ص ١٠٤، ومجاز القرآن ٤٣/١، وتفسير الكشاف ١٤٩/١، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٤٩٣/٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٨٧/١، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٩٧/١، البحر المحيط لأبي حيان ٤٠٦/١، والدر المصون ٤٢٢/١، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ١٨٣/١، وبلا نسبة في: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٤/٧.

(٢) التفسير البسيط ٢٧/٣-٣٠.

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٩٧٠/٢، والتفسير الوسيط للواحد ٤١٩/١، وتفسير الكشاف ٣٤٣/١، وينص أبو حيان في تحليل قوله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ مَتْنَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤] على أنه "أشار بـ(ذلك)، وهو مفرد إلى الأشياء السابقة وهي كثيرة؛ لأنه أراد ذلك المذكور، أو المتقدم ذكره". البحر المحيط لأبي حيان ٥٣/٣.

د/ محمد كمال محمد جاد

البقرة وآل عمران قد أحال إلى متعاطفات عدة، ويعضد هذا الرأي كثرة الشواهد القرآنية الواردة بذلك، ففي قوله -تعالى-: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤]، جاءت الإشارة بـ(ذلك) إلى محبة الله -عز وجل- للمؤمنين، ومحبتهم له، ولينهم للمؤمنين، وشدتهم على الكافرين، وجهادهم في سبيل الله، وعدم خوف لومة لائم^(١). وفي قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [٣٣] ولبيوتهم أبوابًا وسررًا عليها يتكئون ﴿٣٤﴾ وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٣٥﴾ [الرَّحْفُ: ٣٣ - ٣٥]، جاءت الإشارة بـ(ذلك) إلى كل ما تقدم من مظاهر النعيم: سقف من فضة، ومعارج، وسرر، وزخرف^(٢).

وقد استدلت النحاة أيضًا بشواهد شعرية على مجيء اسم الإشارة المفرد محيلًا إلى الجمع، يقول ابن مالك: "والإشارة بما للواحد إلى الجمع، كقول لبيد^(٣):

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسَوَّالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدٌ؟

ومثله قول مسكين الدارمي^(٤):

وَبَيْنَا الْفَتَى يَرْجُو أُمُورًا كَثِيرَةً أَتَى فَنَزَّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مُتَّاحٌ^(٥).

(١) ينظر: تفسير الطبري ٥٢٨/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٣/٢، وتفسير الكشاف ٦٤٨/١، والبحر المحيط ٣٠٠/٤، ويقول السمين الحلبي: "و(ذلك) في المشار إليه به ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه جميع ما تقدم من الأوصاف التي وصف بها قوم من المحبة والذلة والعزة والمجاهدة في سبيل الله وانتفاء خوف اللائمة من كل أحد، واسم الإشارة يسوغ فيه ذلك... والثاني: أنه مشار به إلى حب الله لهم وحبهم له. والثالث: أنه مشار به إلى قوله: أدلة، أي: لين الجانب... وفي هذين تخصيص غير واضح، وكان الحامل على ذلك مجيء اسم الإشارة مفردًا". الدر المصون ٣١٢/٤-٣١٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٥٩٤/٢٠، واستدل ابن يعيش بإضافة (كل) إلى اسم الإشارة (ذلك) في هذه الآية الكريمة على استعمال (ذلك) مرادًا به الكثرة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٢، وصرح الشاطبي بذلك الاتساع بقوله: "العرب قد اتسعت فيه فاستعملته للمثنى...، وكذلك استعملته للجمع فأضافت (كُلًّا) إليه في نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الرَّحْفُ: ٣٥]". شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ١٠١/٤.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في: ديوانه، ص ٣٢، وتفسير الطبري ١٠٣/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨١٣/٢، وبلا نسبة في: البحر المحيط لأبي حيان ٧٣٦/٢، والدر المصون ٦٦٨/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لمسكين الدارمي في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٠٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨١٣/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/١-٢٥٠، وينظر: التذليل والتكميل ٢٠٩/٣، وتمهيد القواعد ٨١٣/٢.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث الثاني

سعة العربية في استعمال (النكرة) في موقع صاحب الحال

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وأنه قد يأتي نكرة على خلاف الأصل بمسوغ من مسوغات ثلاثة، وهي أن تكون النكرة عامة في سياق النفي أو الاستفهام، أو أن تُخصص بالوصف أو بالإضافة، أو أن تتقدم الحال عليها، وقد يأتي صاحب الحال نكرة بدون أحد المسوغات الثلاثة السابقة، وهذا قليل جداً في اللغة، ومنه الحديث الذي روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها - قالت: "صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً"^(١).

وقد ناقش النحاة احتمال إعراب المشتق النكرة الواقع بعد النكرة الإتيان على النعت أو النصب على الحالية، ويمكن وصف هذه البنية التركيبية والتمثيل لها بالشكل التالي:

البنية التركيبية (١):	نكرة موصوفة	+	مشتق نكرة
التمثيل:	(وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)	+	(مُصَدِّقٌ / مُصَدِّقًا)
البنية التركيبية (٢):	نكرة غير موصوفة	+	مشتق نكرة
التمثيل	(ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ)	+	(مُصَدِّقٌ / مُصَدِّقًا)

ولا يوجد إشكال في إعراب النكرات المشتقة الواردة في الأمثلة القرآنية السابقة نعتاً، وإنما الإشكال في إعرابها حالاً، وقد جوز الفراء ذلك، رغم كون صاحب الحال نكرة، وإنما صلح مجيء الحال من النكرة؛ لا لأي مسوغ إلا لأن دلالتها محددة في ذهن المتلقي؛ ومن ثم فهي في حكم المعرفة، كما أوضح أن تقييد هذه النكرة بوصف قبل مجيء هذه النكرة المشتقة يجعل تعريفها دلاليًا أقوى منه حال عدم وصفها.

يقول الفراء في تحليل قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]: "[إن شئت] رفعت (المصدق)، ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه

(١) أخرجه الإمام مالك في (الموطأ)، باب: في صلاة الإمام وهو جالس، (١/١٣٤)، (رقم: ٣٤٠)، وأخرجه الإمام أحمد في (مسند أحمد) (٧٥/٤٢) (رقم: ٢٥١٤٩)، وأخرجه الإمام البخاري في (صحيحه)، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، (٢٤٤/١) (رقم: ٦٥٦)، وباب: صلاة القاعد (٣٧٤/١) (رقم: ١٠٦٢)، من حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها - ويقول ابن الملقن: "والحال من النكرة لا بأس به إذا دلت على تصحيح معنى، كقوله: فصلى وراءه رجال قياماً".
التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٥٦/٢١

د/ محمد كمال محمد جاد

نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً. وفي قراءة عبد الله في آل عمران: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] فجعله فعلاً. وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت، فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة؛ وذلك لأن صلة النكرة تصير كالموقفة لها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل في دارك، أو بعبد لك في دارك، فكأنك قلت: بعبدك أو بساس دابتك، فقس على هذا^(١). لقد وظّف الفراء للاستدلال على صحة مذهبه وسيلتين: أولاًهما: السماع، حيث استدل بقراءة قرآنية ورد فيها صاحب الحال نكرة. والأخرى: صحة الإحلال، حيث يصح إحلال المعرفة محل النكرة الموصوفة.

ويحتمل صاحب الحال في قراءة النصب^(٢) وجهين^(٣):

أحدهما: (كتاب)؛ لأنه قد تخصص بالوصف، ففقد من المعرفة، فصح انتصاب الحال عنها^(٤). والثاني: الضمير في متعلق شبه الجملة (استقر) والذي انتقل إلى شبه الجملة بعد حذف الاستقرار. ورجح المنتجب الهمداني هذا الرأي^(٥).

ونفى بعض المعريين المتأخرين أن تكون هذه القراءة دليلاً على جواز الحال من صاحب الحال النكرة إذا تخصص بالوصف، فقد عقب على ذلك بقوله: "وهذا لا دليل فيه؛ لجواز كون "مصدقاً" حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار^(٦)"، وكأنه بذلك لا يجيز وقوع النكرة في موقع صاحب الحال.

وأرى أنه متى كانت النكرة محددة الدلالة عند المخاطب من خلال السياق التي وردت فيه جاز مجيء الحال عنها، من غير حاجة إلى مسوغ من المسوغات التي ذكرها

(١) معاني القرآن للفراء ٥٥/١، ويقول النحاس: "ويجوز في غير القرآن نصبه على الحال". إعراب القرآن للنحاس ٦٧/١

(٢) هذه القراءة هي قراءة ابن أبي عبلّة. ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٤٣/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٨٦/١، وشرح التصريح على التوضيح ٥٨٥/١، ووردت بلا نسبة في: تفسير الكشاف ١٦٤/١ (٣) التبيان في إعراب القرآن ٩٠/١

(٤) ينظر: تفسير الكشاف ١٦٤/١، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٥٩٨/٣، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٩٣/١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٢/٢

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٢٤/١

(٦) شرح التصريح على التوضيح ٥٨٥/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

النحاة، وأتفق مع ما ذهب إليه سيبويه من جواز مجيء الحال من النكرة مطلقاً^(١)، ومعلومٌ للمخاطبين أن المقصود بـ (كتاب) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] هو القرآن الكريم المنزل على سيدنا محمد -ﷺ- مصدقاً لما مع أهل الكتاب من التوراة والإنجيل^(٢). ومعلوم أيضاً للمخاطبين أن المقصود بـ (رسول) في الشاهد الثاني الذي هو قراءة النصب في قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] هو سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-. ولم يأت في النكرة من هذا الشاهد (رسول) أي مسوغ من مسوغات مجيء الحال منها، وهذا يعضد ما أذهب إليه من أن وضوح دلالة النكرة هو الفيصل في جواز مجيء الحال منها، وأنه يجب إعادة النظر في قضية مجيء الحال من النكرة في ضوء هذا المعيار الدلالي. ولما كانت الحال نكرة وما قبلها نكرة محددة الدلالة، فإن الأكثر في الاستعمال اللغوي مجيء النكرة الثانية نعتاً تابعاً لما قبلها، وتكون هذه الأوجه المتعددة نمطاً من أنماط السعة في بناء التراكيب في العربية.

(١) نسب أبو حيان لسيبويه جواز مجيء الحال من النكرة مطلقاً. بقوله " وفي مصحف أبي مصدقاً، وبه قرأ ابن أبي عبة ونصبه على الحال من كتاب، وإن كان نكرة. وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط". البحر المحيط لأبي حيان ٤٨٦/١
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢/٢٣٦.

المبحث الثالث

سعة العربية في تقدير المحذوف من التركيب النحوي

تأتي بعض الجمل في النص القرآني غير مكتملة العناصر اللغوية الممثلة لبنيتها العميقة، كما يكون العنصر المحذوف منها محتملاً لأن يكون اسماً أو فعلاً، فتتعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في التركيب، ويتعدد التحليل والتخريج النحوي لهذه الأوجه الجائزة، وهذا يمثل مظهراً من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية، ويمكن عرض بعض نماذج هذه الظاهرة على النحو التالي:

النموذج الأول: (بل ملة إبراهيم)

في بيان عامل نصب (ملة) في قوله -تعالى- ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، نجد أن رواد المدرسة البصرية^(١) يلتزمون وجهاً واحداً في تفسير البنية العميقة لهذا التركيب، فيقدرون فعلاً محذوفاً، فتقديرهم: بل نتبع ملة إبراهيم، تعويلاً على تقدير معنى التركيب السابق —: اتبعوا اليهودية أو النصرانية^(٢).

أمّا الفراء فقد عمد في تحليل هذه الآية الكريمة إلى بيان أن من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب اللغوية السعة في تحديد العامل المحذوف، فقال: "فإن نصبتها — (نكون) كان صواباً، وإن نصبتها بفعل مضمر كان صواباً، كقولك: بل نتبع (ملة) إبراهيم^(٣)".

وهكذا يضيف الفراء تخريجاً آخر لحالة النصب، وهي أن يكون الاسم المنصوب خبراً لفعل ناقص ناسخ محذوف تعويلاً على ذكره في الجملة السابقة، وقد أوضح الأخفش الوجه الذي زاده الفراء فذكر أن الأصل: نكون أصحاب ملة إبراهيم، "وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه^(٤)".

(١) ينظر: الجمل في النحو، ص ٩٧، والكتاب لسبويه ٢٥٧/١، والمقتضب ٣١٨/٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٥٩٠/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١٤٧٤/٣، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٤٦٧/٧،

(٣) معاني القرآن للفراء ٨٢/١

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٥٩/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

وقد فتح الفراء بهذه التعددية في التقدير آفاق التحليل النحوي لمن تبعه من النحاة للتفكير في أصل البنية العميقة لهذا التركيب، فذكر أبو عبيدة في مجاز القرآن^(١) أنه يجوز فيه أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تام، تقديره: نتبع، أو لاسم فعل محذوف، تقديره: عليكم. وقد تعمق الطبري في ذكر احتمالات هذا العامل المحذوف، فذكر أربعة تخريجات للقراءة المشهورة قراءة النصب، كما ذكر قراءة الرفع^(٢) ووضع لها تخريجاً، أمّا تخريجات النصب فهي: التبعية لـ(هودًا) بالعطف بـ(بل)، والنصب على أنه مفعول به لفعل تام محذوف تقديره (نتبع)، والنصب على أنه خبر فعل ناقص محذوف تقديره (نكون)، والنصب على الإغراء بفعل تام محذوف تقديره (الزموا)، ويسترعي الوجه الأول انتباهنا؛ إذ يستدعي الإمام الطبري بنية عميقة لجملته مقول القول لفعل الأمر (قل) الموجه للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، يقول الطبري: "وفي نصب قوله: 'بل ملة إبراهيم' أوجه ثلاثة. أحدها: أن يوجه معنى قوله: 'وقالوا كونوا هودًا أو نصارى'، إلى معنى: وقالوا اتبعوا اليهودية والنصرانية؛ لأنهم إذ قالوا: 'كونوا هودًا أو نصارى'، إلى اليهودية والنصرانية دعوهم، ثم يعطف على ذلك المعنى بالملة. فيكون معنى الكلام حينئذ: قل يا محمد، لا نتبع اليهودية والنصرانية، ولا نتخذها ملة، بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، ثم يحذف 'نتبع' الثانية، ويعطف بـ'الملة' على إعراب اليهودية والنصرانية. والآخر: أن يكون نصبه بفعل مضمّر بمعنى 'نتبع'. والثالث: أن يكون أريد: بل نكون أصحاب ملة إبراهيم، أو أهل ملة إبراهيم. ثم حذف 'الأهل' و'الأصحاب'، وأقيمت 'الملة' مقامهم؛ إذ كانت مؤدية عن معنى الكلام... فتكون 'الملة' حينئذ منصوبة، عطفاً في الإعراب على 'اليهود والنصاري'، وقد يجوز أن يكون منصوباً على وجه الإغراء، باتباع ملة إبراهيم. وقرأ بعض القراء ذلك رفعاً، فتأويله - على قراءة من قرأ رفعاً -: بل الهدى ملة إبراهيم^(٣)."

(١) مجاز القرآن ٥٧/١

(٢) هي قراءة الأعرج وابن أبي عبيدة. ينظر: تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٢١٤/١، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٣٩/٢، والبحر المحيط ٤٠٦/١

(٣) تفسير الطبري ٥٩٠/٢ - ٥٩١

وقد ذكر الزجاج هذه الأوجه - ما عدا الوجه الأول- ووصف حالة النصب بأنها "الأجود والأكثر"^(١)، وقد ذكر الماوردي توجيهاً خامساً لحالة النصب، وهو النصب على حذف الخافض^(٢)، فالتقدير: نقتدي بملة إبراهيم، ثم حُذف الخافض فانتصب الاسم المجرور، وهذا الوجه "ضعيف؛ لأن نزع الخافض مع غير (أن) و(أن) و(كي) غير قياسي، ولا ينبغي حمل إعراب الآيات على وجه ضعيف، ما أمكن حملها على وجه أقوى منه، ولا سيما أن من الأوجه ما يدعمه السياق"^(٣).

ويمكن حصر آراء المعربين في تخريج الحالة الإعرابية لكلمة (ملة) فيما يلي:

الوجه الأول: النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: نتبع.

الوجه الثاني: النصب على أنه خبر لفعل ناسخ محذوف، وذلك بعد حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله. فالتقدير: نكون أهل ملة.

الوجه الثالث: النصب على أنه مغرى به مفعول به لفعل محذوف تقديره: الزموا.

الوجه الرابع: النصب على أنه مفعول به لاسم الفعل الأمر المحذوف: عليكم.

الوجه الخامس: النصب بتبعية العطف على (هودًا أو نصارى).

الوجه السادس: النصب على أنه مفعول به بعد نزع الخافض.

الوجه السابع: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: بل الهدي ملة إبراهيم^(٤)، وقدر الزجاج المبتدأ المحذوف بقوله: ملتنا وديننا^(٥).

الوجه الثامن: الرفع على أنه مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: بل ملة إبراهيم حنيفاً هديناً، أو نحن أهل ملة إبراهيم، وحذف المضاف (أهل) وأقيم المضاف إليه مقامه^(٦).

ويوضح تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في هذا العنصر النحوي من هذا التركيب القرآني سعة العربية في بناء التراكيب النحوية، كما يوضح تعدد توجيهاً معربي القرآن الكريم لهذه الأوجه النحوية عنايتهم الفائقة ببيان سعة العربية في بناء هذا النمط التركيبي.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٣/١

(٢) ينظر: تفسير الماوردي (النكت والعيون) ١٩٤/١.

(٣) المنصوب على نزع الخافض في القرآن، ص ٣٠٢

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٥٩٠/٢ - ٥٩١

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٣/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٥/١

(٦) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٥/١، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ١٠٨/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

النموذج الثاني: (صبغة الله).

حرص الفراء في تحليل قول الله -تعالى-: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، على بيان الأوجه النحوية الجائزة في (صبغة)، فقال: "وقوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ ... نصب، مردودة على الملة ...، ولو رفعت الصبغة والملة كان صواباً، كما تقول العرب: جدك لا كدك، وجدك لا كدك. فمن رفع أراد: هي ملة إبراهيم، هي صبغة الله، هو جدك. ومن نصب أضمر مثل الذي قلت لك من الفعل^(١)". ويتضح من خلال هذا النص أن الفراء يذهب إلى أن البنية السطحية لهذا التركيب محولة عن طريق العملية التحويلية الحذف؛ وأن المحذوف يحتمل أن يكون فعلاً، أو اسماً.

ويمكن عرض آراء المعربين في هذا التركيب على النحو التالي:

الوجه الأول: النصب، على البدلية من (ملة)، واختاره الأخفش^(٢)، والنحاس^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤). وضعفه أبو حيان لأن فيه فضلاً بين البديل والمبدل منه بجمل كثيرة^(٥).
الوجه الثاني: النصب، على الإغراء، فهو مفعول به لفعل محذوف؛ لعلم المخاطب بمعناه^(٦)، وقدره الفراء^(٧)، وابن قتيبة^(٨)، والثعلبي^(٩)، وأبو حيان^(١٠): (الزموا)، وقدره العكبري: — (اتبعوا)^(١١)، ولم يُجز أبو حيان تقديره بـ (عليكم)؛ فقال: "تقديره: في الإغراء: (عليكم صبغة الله) ليس بجيد؛ لأن الإغراء، إذا كان بالظرف والمجرور، لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء قدرناه بـ (الزموا) صبغة الله^(١٢)".

(١) معاني القرآن للفراء ٨٢/١-٨٣

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٩/١

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٢/١

(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٧٠/١

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٠٨٨/٣

(٦) ينظر: الجمل في النحو ص ٩٧

(٧) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٧٠/١

(٨) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ص ٦٤، وتأويل مشكل القرآن ص ٩٧

(٩) ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ١٦٣/٤

(١٠) البحر المحيط لأبي حيان ٦٥٧/١

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢/١

(١٢) البحر المحيط لأبي حيان ٦٥٧/١

الوجه الثالث: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، فالتقدير: هذه صبغة الله، أو ملتنا صبغة الله، وهي قراءة ابن أبي عملة^(١).

وقد ذكر سيبويه^(٢)، والطبري^(٣)، والزجاج^(٤) هذه الأوجه الإعرابية.

الوجه الرابع: النصب على أنه مصدر مؤكد منتصب عما تقدمه، وهو قوله -تعالى: (أَمَّا بِاللَّهِ)، كما انتصب (وعد الله) عما تقدمه، أضاف الزمخشري هذا الوجه في تخريج النصب، وانتصر له بأنه مذهب سيبويه، فقال: "وانتصابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام^(٥)". واعترض الزمخشري على الوجهين الأول والثاني محتجاً بأن قوله: (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) عطف على (أَمَّا بِاللَّهِ)، وهذا العطف يرد قول من زعم أن (صِبْغَةَ اللَّهِ) بدل من (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)، أو نصب على الإغراء، بمعنى: عليكم صبغة الله؛ لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التمامه واتساقه^(٦).

النموذج الثالث: (وإن تخالطوهم فأخوانكم)

تحتل البنية التركيبية أحياناً أن يقدر المحذوف منها اسماً مبتدأ، فيعرب الاسم المذكور في صدر هذه البنية التركيبية خبراً، كما تحتل أن يقدر المحذوف منها فعلاً مسنداً إلى فاعله، فيعرب الاسم المذكور مفعولاً به لهذا الفعل المحذوف، ومن ذلك الاسم الواقع بعد الفاء في البنية التركيبية: [أداة شرط + فعل شرط + الفاء الواقعة في جواب الشرط + اسم يحسن فيه تقدير الضمير قبله]، ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله - تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ يَتَّبِعُ قَالَ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فإنه يجوز في إعراب كلمة (إخوانكم) وجهان إعرابيان، وهما:

(١) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ص ٤٩٣
(٢) الكتاب لسيبويه ٣٨٢/١، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٩/٢
(٣) ينظر: تفسير الطبري ٦٠٣/٢
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٥/١
(٥) تفسير الكشاف ١٩٦/١
(٦) تفسير الكشاف ١٩٦/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

الوجه الأول: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهم إخوانكم. وقد اقتصر على ذكر هذا الوجه أبو عبيدة^(١)، والأخفش^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، والبقاعي^(٥)، اقتصروا على هذا الوجه؛ لأنه الوجه الذي وردت به القراءة. وقد ذكر ابن هشام أنه يكثر حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، واستدل على ذلك بكثرة السماع بذلك، ومنه قوله -تعالى-: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فُصِّلَتْ : ٤٦] ، "أي: فعله لنفسه وإساءته عليها،... وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَصِبْهَا وَأَبَلْ فَطُلَّ﴾ [البقرة : ٢٦٥] ، ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَكُوفُ﴾ [فُصِّلَتْ : ٤٩] ، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، أي: فالشاهد^(٦).

الوجه الثاني: أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: إخوانكم تخالطون^(٧)، وهي قراءة ابن مجلز^(٨).

وقد ذكر هذين الوجهين الفراء بقوله: "ترفع الإخوان على الضمير (فهم)، كأنك قلت: (فهم إخوانكم)، ولو نصبته كان صواباً. يريد: إخوانكم تخالطون، ومثله ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب : ٥] ، ولو نصبت هاهنا على إضمار فعل (ادعوهم إخوانكم ومواليكم) ... وإنما يُرفع من ذا ما كان اسماً يحسن فيه (هو) مع المرفوع. فإذا لم يحسن فيه (هو) أجريته على ما قبله، فقلت: إن اشتريت طعاماً جيداً، أي: فاشتر الجيد، وإن لبست ثياباً فالبياض، تنصب لأن (هو) لا يحسن هاهنا، والمعنى في هذين هاهنا مخالف للأول، ألا ترى أنك تجد القوم إخواناً وإن جدوا، ولا تجد كل ما يلبس بياضاً، ولا كل ما يشتري جيداً. فإن نويت أن ما ولي شراءه فجيد رفعت إذا كان

(١) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥٣/١

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١

(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، ص ٨٣

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٩/١

(٥) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٣٩٠/٨

(٦) معني اللبيب ٤٤١/٦، وينظر: همع الهوامع ٣٩٠/١

(٧) ينظر: تفسير الثعلبي ٨/٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٢

(٨) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٦/٤

د/ محمد كمال محمد جاد

الرجل قد عرف بجودة الشراء ولببوس البياض. وكذلك قول الله -تعالى-: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] نصب لأنه شيء ليس بدائم، ولا يصلح فيه (هو)^(١).

ويبين النص السابق أن الفراء لم يقتصر على بيان الأوجه الإعرابية الجائزة في العنصر النحوي في هذه البنية التركيبية، لكنه حدد أيضًا البنية العميقة لكل وجه من هذه الأوجه، واستدل بالنظائر التركيبية للآية موضع التحليل، مع تقييد جواز بعض الأوجه الإعرابية بقيود تركيبية معينة، وقد وافق الفراء في تخريج وجهي الرفع والنصب كثير من معرّبي القرآن^(٢).

النموذج الرابع: (بل أحياء)

من البنى التركيبية التي تحتل أن يقدر المحذوف منها اسمًا مبتدأ، فيعرب الاسم المذكور في صدر هذه البنية التركيبية خبرًا، كما تحتل أن يقدر المحذوف منها فعلًا مسندًا إلى فاعله، فيعرب الاسم المذكور مفعولًا به لهذا الفعل المحذوف، ومن ذلك الاسم الواقع بعد (بل) في البنية التركيبية: [الفعل (حسب) مسبقًا بالنهاي + مفعول به أول + مفعول به ثان + بل + اسم يصاد المفعول به الثاني في المعنى]، ومن شواهد هذه البنية التركيبية في القرآن الكريم قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَّقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؛ إذ يجوز في إعراب (أحياء) وجهان^(٣):
الوجه الأول: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بل هم أحياء. ورجحه الفراء بقوله: "وهو أوجه من النصب؛ لأنه لو نصب لكان على: ولكن احسبهم أحياء، فطرح الشك من هذا الموضع أجود^(٤)".

(١) معاني القرآن للفراء ١٤١/١-١٤٢، وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/١

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٧٠٦/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١١/١، وتفسير الثعلبي ٨/٦، والتبيان في إعراب القرآن ١٧٧/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٠٧/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٤١٢/٢، واللباب في علوم الكتاب ٤٥/٤

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٨/١، وتفسير الثعلبي (الكشف والتبيان عن تفسير القرآن) ٤١٦/٩، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٤٢٩/٩، والتبيان في إعراب القرآن ٣٠٩/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٦٧/٢-١٦٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٢٩/٣

(٤) معاني القرآن للفراء ١٧١/١، وينظر: التفسير البسيط ١٦٨/٦

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

الوجه الثاني: النصب^(١) على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: بل احسبهم أحياء، وحُذِفَ ذلك الفعل لتقدم ما يدل عليه، وجوز الفراء هذا الوجه بقوله: "ولو كان نصبًا كان صوابًا كما تقول: لا تظننه كاذبًا، بل اظننه صادقًا"^(٢)، وجوز كثير من المعربين هذا التقدير، ومنهم الزجاج^(٣)، والثعلبي^(٤)، والزمخشري^(٥)، وأضاف العكبري أنه يجوز النصب بالعطف على (أمواتًا)^(٦).

وذهب المنتجب الهذاني إلى أن توجيه النصب بالفعل المحذوف المقدر بـ(احسبهم) يعتمد على تضمين هذا الفعل معنى التحقيق واليقين، فيقول: "وقرئ: (أحياء) بالنصب على إضمار فعل دل عليه (ولا تحسبن)، أي: بل احسبهم أحياء، غير أن هذا الحساب المضمّر تضمنه معنى التحقيق واليقين بخلاف الأول، كقوله -تعالى-: (وحسبوا ألاً تكونن فتنّة) على قراءة من رفع النون؛ لأن المعنى هنا على اليقين لا على الظن"^(٧).

واعترض الأخفش على إعراب النصب بأن تقدير "احسبهم أحياء" فيه أمر إلهي بالشك، وهو لا يجوز في حق الله -عز وجل-^(٨). كذلك اعترض أبو علي الفارسي بهذا الاعتراض أيضًا كما أوضح أنه "لا يجوز أن نتأول في (الحساب) معنى العلم، على أن يكون معنى (احسبهم أحياء): اعلمهم؛ لأن ذلك لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة"^(٩)، وكذلك اعترض الطاهر بن عاشور على إضمار فعل غير المحسبة، تقديره: (اعتقدهم) أو (اجعلهم)، بقوله: "وذلك ضعيف؛ إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمّر"^(١٠).

(١) قرأ ابن أبي عبيدة بنصب (أحياء). ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤١٦/٩، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص ٥٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٢٩/٣
(٢) معاني القرآن للفراء ١٧١/١، وينظر: التفسير البسيط ١٦٨/٦
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٨/١
(٤) ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤١٦/٩
(٥) ينظر: تفسير الكشاف ٤٣٩/١
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٩/١
(٧) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٦٧/٢ - ١٦٨
(٨) معاني القرآن للأخفش ١٦٣/١
(٩) التفسير البسيط ١٦٨/٦ - ١٦٩
(١٠) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٥٤٠/١

وانتصر أبو حيان لمذهب الزجاج في تجويز النصب على تقدير: احسبهم أحياء، وفند اعتراض أبي علي الفارسي بقوله: "وقوله: لا يجوز ذلك لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بحسبة معناه: أن المتيقن لا يعبر عنه بالمحسبة؛ لأنها لا تكون لليقين. وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد يقع (حسب) لليقين كما تقع (ظن)، لكنه في (ظن) كثير، وفي (حسب) قليل. ومن ذلك في (حسب) قول الشاعر^(١):

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا أَصْبَحَ المَرءُ تَأَقَّلَا

وقول الآخر^(٢):

شَهِدْتُ وَفَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتُ فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغَيَّبِي

فلو قدر بعد: بل احسبهم بمعنى اعلمهم؛ لصح لدلالة المعنى عليه...

وقوله: ولا يصح أن يضم له إلا فعل المحسبة غير مسلم؛ لأنه إذا امتنع من حيث المعنى إضماره أضمر غيره لدلالة المعنى عليه لا اللفظ. وقوله: أو اجعلهم، هذا لا يصح ألبتة، سواء كانت اجعلهم بمعنى اخلقهم، أو صيرهم، أو سمهم، أو ألقهم. وقوله: وذلك ضعيف، أي: النصب، وقوله: إذ لا دلالة في الكلام على ما يضم إن عنى من حيث اللفظ فصحيح، وإن عنى من حيث المعنى فغير مسلم له، بل المعنى يسوغ النصب على معنى (اعتقدهم)، وهذا على تسليم أن حسب لا يذهب بها مذهب العلم^(٣).

ويُظهر تنوع آراء النحاة في توجيه حالتي الرفع والنصب، وتتبع بعض المعربين اعتراض أبي علي الفارسي عظيم عناية المعربين ببيان سعة العربية في بناء التراكيب النحوية.

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص ٧٧، وروايته (رأيت) بدلًا من (حسبت)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١٠١/٤، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٦/٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٢٩/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٢/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٢، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٦/٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٢٩/٣، والدر المصون ٤٨٢/٣، واللباب في علوم الكتاب ٤٦/٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٢/٣.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٤٢٩/٣، وينظر: الدر المصون ٤٨٢/٣.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

النموذج الخامس: (على الموسع قدره)

ذكر معربو القرآن في تحليل قوله -تعالى-: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أنه يجوز في إعراب (قدره) وجهان:

الوجه الأول: الرفع على أنه مبتدأ، وخبره شبه الجملة (على الموسع)، أو أنه مرفوع بشبه الجملة على مذهب الكوفيين.

الوجه الثاني: النصب^(١) على أنه مفعول به للفعل (متعوهن)، بتضمينه معنى (أعطوهن)، يقول الفراء: "ولو نصب كان صواباً على تكرير الفعل على النية، أي: ليعطِ الموسع قدره، والمقتر قدره. وهو مثل قول العرب: أخذت صدقاتهم، لكل أربعين شاة شاة ولو نصبت الشاة الآخرة كان صواباً^(٢)". ووجه أبو البقاء العكبري حالة النصب بتوجيهين: أحدهما: تضمين الفعل (متعوهن) معنى الفعل (ليؤد) فيعمل النصب في المفعول به، والآخر: تقدير فعل محذوف تقديره (أوجبوا) ورجح هذا الوجه، فقال: "(على الموسع قدره): الجمهور على الرفع، ... ويقراً: (قدره) بالنصب، وهو مفعول على المعنى؛ لأن معنى متعوهن، أي: ليؤد كل منكم قدر وسعه، وأجود من هذا أن يكون التقدير: فأوجبوا على الموسع قدره^(٣)".

(١) ذكر أبو حيان أنها قراءة لا يُعرف القارئ بها. ينظر: البحر المحيط في التفسير ٥٣٣/٢

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٣/١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/١-١١٨

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٨٩/١، وينظر هذه التقديرات النحوية أيضاً في: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٧/١، والبحر المحيط في التفسير ٥٣٣/٢، والدر المصون ٤٨٩/٢ .

المبحث الرابع

سعة العربية في تحديد المسند والمُسند إليه.

من سعة العربية في بناء التركيب النحوي أنه يجوز في الاسم الواقع بعد كان في الصورة التركيبية [ما كان + اسم معرف بالإضافة + إلا + المصدر المؤول (أن + الفعل)] وجهان، ففي قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ذكر النحاة أنه يجوز في إعراب (قولهم) وجهان^(١):

الوجه الأول: النصب خبراً للفعل الناسخ (كان)، ورفع المصدر المؤول اسماً له، واختاره الفراء لكثرة استعماله في القرآن الكريم، فقال: "نصبت القول بـ(كان)، وجعلت (أن) في موضع رفع. ومثله في القرآن كثير، والوجه أن تجعل (أن) في موضع الرفع، ولو رفع القول وأشباهه وجعل النصب في (أن) كان صواباً"^(٢)، واختاره الإمام الطبري أيضاً مستدلاً بأن المصدر المؤول لا يكون إلا معرفة، فكان أولى بأن يقع موقع اسم الناسخ (المسند إليه) من الاسم الذي يأتي تارة نكرة وتارة معرفة في الاستعمال اللغوي، يقول: "وإنما اختير النصب في 'القول'؛ لأن 'أن' لا تكون إلا معرفة، فكانت أولى بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً؛ ولذلك اختير النصب في كل اسم ولي 'كان'، إذا كان بعده 'أن' الخفيفة، كقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣]^(٣)". ورجحه الزجاج محتجاً بأنه الأكثر في الاستعمال اللغوي^(٤). واستدل ابن جني على قوة

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٧/١، وأجاز سيبويه أيضاً الوجهين عند تحليل قوله -تعالى-: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾

إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [العنكبوت: ٢٤] ينظر: الكتاب لسبويه ١٥٥/٣، وينظر الوجهين أيضاً في: معاني القرآن للأخفش

٢٣٥-٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٢/٤

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣٧/١

(٣) تفسير الطبري ١٢٢/٦

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٧/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

تعريف المصدر المؤول بشبهه بالمضمر لامتناع وصفه^(١)، فيقول: "جعل قولهم" الخبر؛ لأن (أن قالوا) أشد تعريفاً لامتناعه عن الوصف^(٢)."

ورجح العكبري والمنتجب الهذاني وجه النصب بدليلين^(٣):

أحدهما: أن المصدر المؤول يشبه المضمر في أنه لا يوصف، فهو أعرف. والآخر: أن ما بعد (إلا) مثبت، والإيجاب بالاسم أجدر، والمعنى: كان قولهم ربنا اغفر لنا دأبهم في الدعاء.

ووصف أبو حيان الوجهين بالفصاحة، ووجه النصب بأنه أكثر، فقال: "وقرأ الجمهور (قولهم) بالنصب على أنه خبر كان، و(أن قالوا) في موضع الاسم، جعلوا ما كان أعرف الاسم؛ لأن (إن) وصلتها تنزل منزلة الضمير. وقولهم: مضاف للضمير، يتنزل منزلة العلم. وقرأت طائفة منهم حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم فيما ذكره المهدي برفع (قولهم)، جعلوه اسم كان، والخبر (أن قالوا). والوجهان فصيحان، وإن كان الأول أكثر. وقد قرئ: ثم لم تكن فتنتم بالوجهين في السبعة^(٤)."

الوجه الثاني: الرفع^(٥) اسماً للفعل الناسخ (كان)، ونصب المصدر المؤول خبراً له؛ ورجحه المبرد بقوله: "ومما يستوى فيه الأمران قول الله - عز وجل -: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [العنكبوت: ٢٤]، ف(أن قالوا) مرفوع إذا نصبت الجواب، وهو منصوب إذا رفعت الجواب؛ لأنهما معرفتان، والأحسن أن ترفع ما بعد (إلا) لأنه موجب، والوجه الآخر حسن جميل^(٦)". وأنفق مع النحاة في جواز الوجهين؛ لورود القراءات القرآنية بهما في كثير من الآيات الواردة بهذا النمط التركيبي في القرآن، والقراءات القرآنية كلها قرآن من حيث الاحتجاج للغوي، والواقع اللغوي يؤيد أن نصب الاسم الواقع بعد (كان) هو الأكثر في القرآن الكريم في هذه الصورة التركيبية.

(١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١٨٦/٢

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٧٢/١، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٤٦/٢

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٠/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٤٦/٢

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٣/٣ - ٣٧٤

(٥) وهي قراءة الحسن، وحماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبي بكر عن عاصم. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١،

والتيسير في التفسير للنسفي ٣٠٥/٤، البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٣/٣ - ٣٧٤

(٦) المقتضب ٤٠٧/٤

قراءة الرفع	قراءة النصب	الآية الكريمة
الحسن ^(١) .	جمهور القراء	﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران : ١٤٧]
ابن كثير، وحفص عن عاصم، وابن عامر ^(٢) .	جمهور القراء	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام : ٢٣]
الحسن ^(٣) .	جمهور القراء	﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ﴾ [العنكبوت : ٢٤]
الحسن وابن أبي إسحاق ^(٤) ، الأعمش ^(٥)	جمهور القراء	﴿* فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [التَّمَل : ٥٦]
على -عليه السلام- والحسن، بخلاف، وابن أبي إسحاق ^(٦) .	جمهور القراء	﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [الثور : ٥١]

ورغم اتفاقنا القدماء -رحمهم الله- في جواز الوجهين، إلا أنني أختلف معهم في الاستدلال على قوة النصب بهذه العلة العقلية التي تجعل من المصدر المؤول اسماً في قوة الضمير لأنه لا يوصف، فهذا ليس إلا تحكيماً مجحفاً لمنطق العقل في طبيعة اللغة المرنة، وأرى أن كلا الوجهين فصيح، ولما كان المصدر المؤول يمثل وحدة نحوية ممتدة لأنها مكونة من الفعل الذي يتمدد بمعمولاته، كان النصب أكثر في العنصر المتقدم عليها طلباً للتخفيف على المتكلم؛ إذ الفتحة أخف الحركات.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٣، والتيسير في التفسير للنسفي ٤/٣٠٥

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ص ٩٦

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/١٦٦

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٨، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/١٨٥

(٥) ينظر: تفسير الكشاف ٣/٣٧٤

(٦) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/١٥٨، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/٥١٣٧، وتفسير الكشاف ٣/٢٤٩.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث الخامس

سعة العربية بين الابتداء والتبعية

من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب اللغوية تعدد الأوجه النحوية في إعراب كلمة (فئة) من قوله -تعالى-: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عِمْرَانَ: ١٣]، فقد ذكر الفراء أنه يجوز في العنصر النحوي (فئة) من هذه الآية الكريمة في ضوء المعطيات التركيبية لها الأوجه الإعرابية الثلاثة: الرفع، والجر، والنصب.

الوجه الأول: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير على استئناف الكلام: إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة، وهي القراءة المشهورة، قال أبو البقاء: فإن قلت: إذا قدرت في الأولى إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى أي الفئة الأخرى كافرة. قيل: لما علم أن التفريق هنا لنفس الشيء المقدم ذكره كان التعريف والتكثير واحداً، ومثل الآية الكريمة في هذا السؤال وجوابه البيت المتقدم: شامت، وآخر مُنن، فجاء به نكرة دون الأول^(١).

ويذكر العكبري وجهاً آخر في توجيه الرفع بقوله: "وقيل: فئة وما عطف عليها، على قراءة من رفع، بدل من الضمير في التقتا^(٢)"، وعلى هذا فلا بد من ضمير محذوف يعود على (فئتين) المتقدمتين في الذكر؛ ليسوغ الوصف بالجملة؛ إذ لو لم يقدر ذلك لما صح؛ لخلو الجملة الوصفية من ضمير، والتقدير: في فئتين التقت فئةً منهما مؤمنة، وفئة أخرى كافرة^(٣)، وذكر ابن عادل تخريجاً ثالثاً لحالة الرفع، وهو "أن يرتفع على الابتداء، وخبره مُضمَر، تقديره: منهما فئة تقاتل^(٤)".

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٨/٥

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٣/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥٨/٥

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٥٨/٥

الوجه الثاني: الجر^(١) على البدلية من (فتنين)، بدل بعض من كل، "وإذا كان كذلك فلا بد من ضمير يعود على المبدل منه، تقديره: فئة منهما^(٢)".

الوجه الثالث: النصب^(٣) على الحالية، بتقدير: التقتا مختلفتين.

وقد ذكر الفراء هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة بقوله: "(فئةٌ تُقَاتِلُ): قرئت بالرفع، وهو وجه الكلام على معنى: إحداهما تقاتل في سبيل الله (وأخرى كافرة) على الاستئناف، كما قال الشاعر^(٤):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَاحِحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

ولو خفضت لكان جيداً: ترده على خفض الأول، كأنك قلت: كذي رجلين: كذي رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ سقيمةٍ. وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أول الكلام. ولو قلت: (فئةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) كان صواباً على قولك: التقتا مختلفتين. وقال الشاعر في مثل ذلك ممّا يستأنف^(٥):

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ابتداءً الكلام بعد النصفين ففسره. وأراد: بعض شامت وبعض غير شامت. والنصب فيهما جائز، يردهما على النصفين. وقال الآخر^(٦):

(١) وهي قراءة الحسن، ومجاهد، وحמיד، وابن ميسم، والزّعفراني، والأنطاكي عن أبي جعفر. ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص ٥١٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٦، واللباب في علوم الكتاب ٥/٥٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٨

(٣) وهي قراءة ابن أبي عيلة وابن السميع. ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص ٥١٤، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ١/٤٠٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/٤٦٣

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في: ديوانه، ص ٩٩، والكتاب لسبويه ١/٤٣٢، ومجاز القرآن ١/٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٣، والدر المصون ٣/٤٥٥، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/١٩٢، والمقتضب ٤/٢٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٦، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/٢٦٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/٢١٧٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ٥/٧٦

(٥) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في: النوار في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ٤٤٢، وبلا نسبة في: الكتاب لسبويه ١/٧١، ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/٥٦٢، وهمع الهوامع ١/٢٧٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/١٩٣، وتفسير الطبري ٢٠/١٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٥، والتفسير البسيط ٥/٨١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦/٥١٥، والدر المصون ٣/٤٤٣.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ فِي غَلَسٍ وَعُودِرَ الْبَقْلُ مَلْوِيٍّ وَمَحْصُودٌ

ففسر بعض البقل كذا، وبعضه كذا. والنصب جائز^(١).

وقد أجاز سيبويه في إعراب (فئة) الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والجر على البدلية^(٢)، وذكر هذين الوجهين أيضاً أبو عبيدة^(٣) والأخفش^(٤)، والمبرد^(٥)، والزرجاج^(٦)، وابن عطية^(٧)، والرازي^(٨)، والعكبري^(٩).

وأوضح أبو بكر الأنباري أن أحكام الوقف في هذه الآية الكريمة تتغير وفق هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة، فيقول: "والوقف على (فئتين التقتا) حسن ثم تبتدئ: (فئةً تقاتل في سبيل الله) على معنى (إحداهما فئة) ... ويجوز في العربية (فئةً تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) بالخفض على الإتيان للفئتين المخفوضتين، ويجوز في العربية: (فئةً تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) بالنصب على معنى (التقتا مختلفتين)، فعلى هذين المذهبين لا يتم الوقف على (التقتا)^(١٠)".

وخرج بعض النحاة النصب على وجهين: أحدهما الحال، المعنى: التقتا مؤمنة وكافرة، والآخر نصبها على الاختصاص^(١١)، والتقدير: أعني فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة^(١٢)، واعترض أبو حيان على تخريج النصب على الاختصاص بأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً^(١٣)، ولا مسوغ لاعتراض أبي حيان على النصب على الاختصاص، فإن الاختصاص الذي ذكره الزمخشري ليس المقصود

(١) معاني القرآن للفراء ١٩٢/١-١٩٣

(٢) ينظر: الكتاب لسبويه ٤٣٢/١، وينظر: شرح كتاب سبويه للسيرافي ٣٢٤/٢، وشرح أبيات سبويه ٣٧٧/١

(٣) مجاز القرآن ٨٧/١-٨٨

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢١٠-٢١١

(٥) ينظر: المقتضب ٢٩٠/٤-٢٩١

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزرجاج ٣٨١/١-٣٨٢

(٧) ينظر: تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٠٨/١

(٨) ينظر: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ١٥٧/٧

(٩) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ٢٤٣/١

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٩/٢-٥٧٠

(١١) ينظر: تفسير الكشاف ٣٤١/١

(١٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزرجاج ٣٨٢/١، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)

٤٠٨/١، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ١٥٧/٧، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٨/٢

(١٣) البحر المحيط لأبي حيان ٤٦/٣

د/ محمد كمال محمد جاد

منه الاختصاص النحوي، وإنما الاختصاص البياني، يقول ابن عادل في ذلك: "وقال شهاب الدين: لا يعني الزمخشريُّ الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو نحو: نحن -معاشِرَ الأنبياء- لا نورث، إنما على النصب بإضمار فعلٍ لائقٍ، وأهل البيان يُسمُّونَ هذا النحوَ اختصاصاً^(١)". وخرج أبو حيان قراءة النصب بأنه على المدح بفعل محذوف، والتقدير: أمدح فئة تقاتل في سبيل الله، ثم الذم بفعل محذوف، والتقدير: وأذم أخرى كافرة^(٢). وصاغ الإمام الطبري هذه البنية التركيبية والأوجه الجائزة فيها بقوله: "وكذلك تفعل العرب في كل مكرر على نظير له قد تقدمه، إذا كان مع المكرر خبر: تردُّه على إعراب الأوَّل مرة، وتستأنفه ثانيةً بالرفع، وتنصبه في التامِّ من الفعل والناقص، وقد جرَّ ذلك كله، فخفض على الرد على أول الكلام، ... وكذلك الخفض في قوله: "فئة"، جائز على الرد على قوله: "في فئتين النقتا"، في فئة تقاتل في سبيل الله... ولو كان قوله: "فئة"، جاء نصباً، كان جائزاً أيضاً على قوله: "قد كان لكم آية في فئتين النقتا" مختلفين^(٣)".

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦٠/٥

(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤٦/٣

(٣) تفسير الطبري ٢٤٣/٥

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث السادس

سعة العربية بين الإضافة والإعمال والإسناد

يعد تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في العنصر النحوي الواقع بعد المصدر مظهرًا من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية؛ إذ يجوز الإضافة، والإعمال، كما يجوز إسناد المصدر لما بعده، فيكون من قبيل الجملة الاسمية، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنِّي سَائِبُهُمُ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ۗ﴾ [البَقَرَة : ٢٢٦]، إذ يذكر معربو القرآن أنه يجوز ثلاثة أوجه تركيبية مختلفة، وهي^(١):

الوجه الأول: إضافة المصدر إلى معموله، (تربصُ أربعة أشهر). يقول الفراء: "وقوله: ﴿تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ۗ﴾ [البَقَرَة : ٢٢٦] ... التربص إلى الأربعة، وعليه القراءة^(٢)، وهذه الإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول فيه في المعنى، وهو مفعول به على السعة، والتقدير: إمضاء أربعة أشهر بتربص^(٣). وعد النحاة هذه الإضافة بمعنى حرف الجر (في)، يقول ابن مالك: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي لَحِصَامٌ ۗ﴾ [البَقَرَة : ٢٠٤]، وكقوله -تعالى-: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنِّي سَائِبُهُمُ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ۗ﴾ [البَقَرَة : ٢٢٦]، أي: تربصهن في أربعة أشهر.

الوجه الثاني: إعمال المصدر، (تربصُ أربعة أشهر)، يقول الفراء في تحليل هذه الآية الكريمة: "ولو قيل في مثله من الكلام: تربصُ أربعة أشهر كان صوابًا، كما قرءوا ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۗ﴾ [يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۗ] [البَلَد : ١٤ - ١٥]، وكما قال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤٥، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٥١٤-٥١٥

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٤٥

(٣) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ١/١٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٤، والتنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٨/٨٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/١٤٦٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/٢٠٢٩

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢١، والتنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/٩١، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ٤/٨

د/ محمد كمال محمد جاد

الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٥٠﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴿٥١﴾ [الْمُرْسَلَات : ٢٥ - ٢٦]، والمعنى: تكفّتهم أحياء وأمواتاً. ولو قيل في مثله من الكلام: كفّات أحياء وأمواتٍ كان صواباً^(١).

الوجه الثالث: الإسناد، تربصٌ أربعة أشهر (جملة اسمية).

يقول الفراء في إيضاح هذا الوجه الإعرابي: "ولو قيل: تربصٌ أربعة أشهر، كما يقال في الكلام: بيني وبينك سير طويل: شهر أو شهران تجعل السير هو الشهر، والتربص هو الأربعة. ومثله: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ [التور: ٦]. ومثله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فمن رفع (مثل) فإنه أراد: فجزاؤه مثل ما قتل. قال: وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله (فَجَزَاؤُهُ) بالهاء^(٢)."

(١) معاني القرآن للفراء ١٤٥/١

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤٥/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث السابع

سعة العربية في إعراب العناصر النحوية متعددة الدلالة

أولاً: سعة العربية في إعراب (ما) وما بعدها.

النموذج الأول: (يبين لنا ما لونها)

في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: 69] أوضح الفراء الأوجه الجائزة لغوياً في إعراب كلمة (لونها)، وبيّن مسوغات كلٍّ منهما تركيبياً، فذكر أنه يجوز فيها وجهان:

الوجه الأول: الرفع، خبراً لـ (ما الاستفهامية)، والتقدير: يبين لنا أي شيء لونها.

الوجه الثاني: النصب^(١)، مفعولاً به للفعل (يبين)، و (ما) زائدة، فالتقدير: يبين لنا لونها.

يقول الفراء في تحليل هذه الآية: " (اللون) مرفوع؛ لأنك لم ترد أن تجعل (ما) صلة فنقول: بين لنا ما لونها، ولو قرأ به قارئ كان صواباً، ولكنه أراد- والله أعلم-: ادع لنا ربك يبين لنا أي شيء لونها، ولم يصلح للفعل الوقوع على (أي)؛ لأن أصل (أي) تفرق جمع من الاستفهام، ويقول القائل: بين لنا أسوداء هي أم صفراء؟ فلما لم يصلح للتبيين أن يقع على الاستفهام في تفرقه لم يقع على (أي) لأنها جمع ذلك المنفرد، وكذلك ما كان في القرآن مثله، فأعمل في (ما) (وأي) الفعل الذي بعدهما، ولا تعمل الذي قبلهما إذا كان مشتقاً من العلم ... منه قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠] ، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧] (ما) الثانية رفع، فرفعتنا بيوم كقولك: ما أدراك أي شيء يوم الدين، وكذلك قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢] رفعته بـ (أحصى)^(٢)."

(١) وهي قراءة الضحاك. ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٢١٧/١، واللباب في علوم الكتاب

لابن عادل ١٦١/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٦/١-٤٧.

واقترصر بعض المعربين على الوجه الأول^(١)، وجوز الوجهين كثيرًا من المعربين، ومنهم: الزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، والعكبري^(٥)، والمنتجب الهمداني^(٦).

النموذج الثاني: (إنما حرم عليكم الميتة)

ذكر الفراء أن كلمة (الميتة) في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] تحتل وجهين إعرابين باحتمال (ما) وجهين:

الوجه الأول: النصب، على أنه مفعول به، باعتبار أن (ما) كفت (إن) عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل المتعدي (حرم)، وفاعله الضمير المستتر، ومعموله المفعول به (الميتة).

الوجه الثاني: الرفع^(٧)، على (ما) موصولة في محل نصب اسم (إن)، و(حرم عليكم) جملة صلة الموصول والعائد محذوف (حرمه)، و(الميتة) خبر إن مرفوع.

وقد ذكر الفراء هذين الوجهين بقوله: " نصب لوقوع (حرم) عليها، وذلك أن قولك (إنما) على وجهين: أحدهما: أن تجعل (إنما) حرفاً واحداً، ثم تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت فقلت: إنما دخلت دارك، وإنما أعجبتني دارك، وإنما مالي مالك. فهذا حرف واحد. وأما الوجه الآخر فأن يجعل (ما) منفصلة من (إن) فيكون (ما) على معنى الذي، فإذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة، كقولك إن ما أخذت مالك، إن ما ركبت دابتك. تريد: إن الذي ركبت دابتك، وإن الذي أخذت مالك. فأجرهما على هذا. وهو في التنزيل في غير ما موضع من ذلك قوله -تبارك وتعالى-: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ

(١) ينظر: تفسير الطبري ٩٢/٢، والتفسير الوسيط ١٥٥/١، وتفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٩٨/١

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥١/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٦٠-٥٩/١

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٩٨/١

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٧٤/١

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٨٨/١

(٧) وهي قراءة ابن أبي عجلة. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١١٠/٢، والدر المصون ٢٣٥/٢

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

وَاحِدٌ ﴿ [الكهف: ١١٠] ، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢] فهذه حرف واحد، هي وإن، لأن (الذي) لا تحسن في موضع (ما). وأمّا التي في مذهب (الذي) فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] معناه: إن الذي صنعوا كيد ساحر. ولو قرأ قارئ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ نصبًا كان صوابًا إذا جعل إن وما حرفًا واحدًا. وقوله: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] قد نصب (المودة) قوم، ورفعها آخرون على الوجهين اللذين فسرت لك ... ولو رفعت ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ كان وجهًا^(١).

وذكر الطبري هذين الوجهين، وأجازهما لغويًا، ورغم أنه أوضح أن بعض القراء قرأ بالرفع، إلا أنه لم يستجز القراءة به، فقال: "وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأ ذلك كذلك، على هذا التأويل. ولست للقراءة به مستجيزًا، وإن كان له في التأويل والعربية وجه مفهوم - لاتفاق الحجة من القراء على خلافه. فغير جائز لأحد الاعتراض عليهم فيما نقلوه مجمعين عليه^(٢)".

وكذلك أجاز الزجاج الوجهين، ولكنه اختار الوجه الأول (النصب)، يقول: "والذي اختاره أن يكون (ما) تمنع أن من العمل، ويكون المعنى ما حرم عليكم إلا الميتة، والدم ولحم الخنزير؛ لأن (إنما) تأتي إثباتًا لما يُذكر بعدها لما سواه. قال الشاعر^(٣):

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنِّ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي، فالاختيار ما عليه جماعة القراء لإتباع السنة، وصحته في المعنى^(٤). وضعف ابن عطية وجه الرفع بقوله: "وقرأت فرقة (الميتة) (الميتة) بالرفع على أن تكون (ما) بمعنى الذي. قال القاضي أبو محمد: وكون (ما)

(١) معاني القرآن للفراء ١٠٠/١ - ١٠١

(٢) تفسير الطبري ٥٤/٣

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق في: ديوانه، ص ٤٨٨، وروايته: (أنا الضامن الراعي عليهم)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٦٨/١، واللباب في علوم الكتاب ١٠٢٢/١٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥١٣/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٩/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩٣/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/١

د/ محمد كمال محمد جاد

متصلة بـ(إن) يضعف هذا ويحكم بأنها حاصرة و (ما) كافة، وإذا كانت بمعنى الذي فيجب أن تكون منفصلة، وذلك خلاف خط المصحف^(١)،

وجوز الاحتمالين أيضاً أبو بكر الأنباري^(٢)، والنحاس^(٣)، والثعلبي^(٤)، ومكي بن أبي طالب^(٥)، والرازي^(٦)، والعكبري^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والسمين الحلبي^(٩).

ثانياً: سعة العربية في إعراب (الفاء) وما بعدها.

الفاء حرف متعدد الوظائف والاستعمالات في العربية، فتأتي: عاطفة، ورابطة للجواب بشرطه، ورابطة كذلك شبه الجواب بشرطه، وزائدة، واستئنافية، وسببية^(١٠)، وقد يصلح الاسم الواقع بعد الفاء في بعض الأنماط التركيبية الدلالي لاحتتمال كل هذه الاستعمالات؛ ومن ثم تتعدد الأوجه النحوية في إعراب العنصر النحوي الواقع بعدها، وتتعدد التوجيهات النحوية لهذه الأوجه الإعرابية المحتملة، ومن ذلك إعراب الفعل (بضاعف) في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ إذ يحتمل إعراب هذا الفعل وجهين إعرابين:

(١) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٢٨/٣

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٣٢١/١

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٩٠/١

(٤) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٣٠١/٤

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي ١١٧/١

(٦) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ١٩٢-١٩١/٥

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٤١/١

(٨) البحر المحيط لأبي حيان ١١٠/٢

(٩) الدر المصون ٢٣٥/٢

(١٠) بنظر: مغني اللبيب ٥١٢-٤٧٥/٢

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

- الوجه الأول: الرفع^(١)، وللرفع ثلاثة توجيهات إعرابية:
 - التوجيه الأول: الرفع بالعطف على الفعل (يقرض)، فالفاء عاطفة، عطفت فعلاً على فعل^(٢).
 - التوجيه الثاني: الرفع على الاستئناف، فالفاء استئنافية، والتقدير: فهو يضاعفه له^(٣).
- ورجح أبو حيان التوجيه الأول بقوله: "والأول أحسن؛ لأنه لا حذف فيه^(٤)".
- التوجيه الثالث: الرفع بتضمين الاستفهام معنى الشرط، فالفاء فاء الجزاء، والفعل بعدها مرفوع^(٥).
- وقد اختار الإمام الطبري قراءة الرفع موجهاً إياه بهذا التوجيه الأخير، فقال: "وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب، قراءة من قرأ: (فيضاعفه له) بإثبات "الألف". ورفع "يضاعف"؛ لأن في قوله: "من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً" معنى الجزاء. والجزاء إذا دخل في جوابه "الفاء"، لم يكن جوابه بـ"الفاء" إلا رفعاً؛ فذلك كان الرفع في "يضاعفه" أولى بالصواب عندنا من النصب^(٦)".
- الثاني: النصب^(٧)، وللنصب توجيهان إعرابيان:

- التوجيه الأول: الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء السببية، فالفاء فاء السببية وقعت في جواب الطلب المحض (الاستفهام)^(٨). وقد اعترض أبو علي الفارسي على

(١) قرأ ابن كثير، وأبو جعفر، وشيبة بالتشديد والرفع. وقرأ الآخرون بالألف، والتخفيف، ورفع الفاء. ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٧٠/٦، والتيسير في التفسير للنسفي ٢٨٨/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٥٦٦/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٧/١، ويقول الأخفش: "والرفع لغة بني تميم؛ لأنهم لا ينون بالأول الاسم فيعطفون فعلاً على فعل". معاني القرآن للأخفش ١٩٣/١

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٣/٥: وينظر أيضاً: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٧٠/٦، ويقول النسفي: "فالرفع عطف على قوله: (يقرض)، أو معناه: فهو يضاعفه، أو فائه يضاعفه، أو فيضاعفه". التيسير في التفسير للنسفي ٢٨٨/٣، وينظر: تفسير الكشاف ٤٧٤/٤

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٥٦٦/٢، ورجحه بالحجة ذاتها السمين الحلبي. ينظر: الدر المصون ٥٠٩/٢

(٥) يقول الخليل بن أحمد: "ومن رفع جعل (من) حرفاً من حروف المجازاة، وجعل جوابه في الفاء، ورفع يضاعفه؛ لأنه فعل مستأنف في أوله الياء". الجمل في النحو ص ٢١٩

(٦) تفسير الطبري ٤٣٢/٤، وينظر اختيار وجه الرفع في: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير) ٥٠٠/٦

(٧) وهي قراءة عاصم، وابن أبي إسحاق، وأبي حاتم، وقرأ ابن عامر، ويعقوب بالتشديد والنصب. ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٧٠/٦، والتيسير في التفسير للنسفي ٢٨٨/٣، والدر المصون ٥٠٩/٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٧/١.

على هذا التوجيه بأن "السؤال لم يقع على القرض، وإنما وقع عن فاعل القرض، وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه"^(١). ورد أبو حيان هذا الاعتراض بأنه جوابٌ للاستفهام على المعنى؛ "لأن الاستفهام، وإن كان عن المقرض، فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قيل: أيقرض الله أحد فيضاعفه؟"^(٢). وكذلك رد ابن عادل اعتراض أبي علي الفارسي بقوله: "وهذا الذي قاله أبو علي ممنوع، ألا ترى أنه ينصب بعد (الفاء) في جواب الاستفهام بالأسماء، وإن لم يتقدم فعل نحو: أين بيتك فأزورك، ومثل ذلك: من يدعوني فأستجيب له، ومتى تسير فأرافقك، وكيف تكون فأصحبك، فالاستفهام إنما وقع عن ذات الداعي، وعن ظرف الزمان، وعن الحال لا عن الفعل"^(٣).

➤ **التوجيه الثاني:** النصب على إضمار (أن)، والفاء عاطفة، فيكون عطفاً للمصدر المؤول على المصدر المفهوم من أول الكلام، وإلى هذا التوجيه ذهب الأخفش بقوله: "وتقرأ نصباً أيضاً إذا نويت بالأول الاسم؛ لأنه لا يكون أن تعطف الفعل على الاسم، فأضمر في قوله (فيضاعفه) (أن) حتى تكون اسماً فتجربه على الأول إذا نوى به الاسم. والرفع لغة بني تميم؛ لأنهم لا يبنون بالأول الاسم فيعطفون فعلاً على فعل"^(٤).

ويعكس هذا التعدد في التوجيه والتحليل النحوي مدى ثراء العربية ومرونتها وقدرتها التعبيرية الواسعة في بناء التراكيب النحوية.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٥/١٨، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٠٩/٢

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥٦٦/٢، وينظر: الدر المصون ٥٠٩/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٦/١٨

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٩٣/١، وينظر: تفسير الطبري ٤٣٢/٤، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٢٤٢/٣،

والبحر المحيط لأبي حيان ٥٦٦/٢، والدر المصون ٥٠٩/٢

المبحث الثامن

سعة العربية في تحديد المعطوف عليه

قد تتعدد احتمالات المعطوف عليه في الجملة؛ ومن ثم تتعدد الحالة الإعرابية للمعطوف، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فقد أوضح الفراء أن (ولا المشركين) معطوف على الاسم المجرور (أهل الكتاب)، وأنه يجوز أن يكون المعطوف عليه هو (الذين كفروا)، ويعتمد الفراء في ذلك على السياق القرآني الموسع، والقياس على النظائر التركيبية الواردة في القرآن الكريم، يقول الفراء عند تحليله لهذه الآية الكريمة: "معناه: ومن المشركين، ولو كانت (المشركون) رفعاً مردودة على (الَّذِينَ كَفَرُوا) كان صواباً تريد ما يود الذين كفروا ولا المشركون، ومثلها في المائدة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧]، قرئت بالوجهين: [والكفار، والكفار]، وهي في قراءة عبد الله: (ومن الكفار أولياء). وكذلك قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] في موضع خفض على قوله: (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ): ومن المشركين، ولو كانت رفعاً كان صواباً ترد على (الذين كفروا)^(١)."

ويمكن عرض آراء النحاة في هذين التوجيهين على النحو التالي:
الرأي الأول: أن (المشركين) معطوف مجرور على أهل الكتاب، والتقدير: ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا من المشركين.

واقصر على ذكر هذا الوجه الأخفش^(٢)، والطبري^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).

(١) معاني القرآن للفراء ٧١-٧٠/١

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٤٩/١

(٣) تفسير الطبري ٣٨٦/٢

(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٥٤٤/١

(٥) الدر المصون ٥٣/٢

د/ محمد كمال محمد جاد

الرأي الثاني: يجوز العطف على (أهل الكتاب)، ويجوز على سبيل الافتراض اللغوي العطف على الذين كفروا، وقد ذكر ذلك الفراء، كما سبق، والزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، والعكبري^(٣)، والمنتجب الهمداني^(٤).

الرأي الثالث: أنه مخفوض بالعطف على الجوار، وأن الأصل هو (ولا المشركون) بالرفع، واعترض أبو حيان على هذا التوجيه واصفاً إياه بأنه "حديث من قصر في العربية، وتناول إلى الكلام فيها بغير معرفة، وعدل عن حمل اللفظ على معناه الصحيح وتركيبه الفصيح"^(٥)، وعقب السمين الحلبي أيضاً على هذا الوجه بأنه غير واضح، ولكنه عاد فاستدل بصحة افتراض الرفع على جواز الخفض على الجوار في هذه الآية الكريمة^(٦).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٨/١-١٨٩

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٣/١

(٣) ينظر: التبيين في إعراب القرآن ١٠٢/١

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٤/١-٣٥٥

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ١/٥٤٤-٥٤٥

(٦) يقول السمين الحلبي: "وزعم بعضهم أنه مخفوض على الجوار وأن الأصل: ولا المشركون، عطفاً على (الذين)، وإنما خفض للمجاورة، نحو: (برؤوسكم وأرجلكم) في قراءة الجر، وليس بواضح. وقال النحاس: ويجوز: (ولا المشركون) بعطفه على (الذين)، وقال أبو البقاء: وإن كان قد قرئ: (ولا المشركون) بالرفع فهو عطف على الفاعل، والظاهر أنه لم يُقرأ بذلك، وهذان القولان يؤيدان ادعاء الخفض في الجوار". الدر المصون ٥٣/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٣٦٢/٢

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

المبحث التاسع

سعة العربية في إعراب الفعل

النموذج الأول: (ابعث لنا ملكاً يقاتل^(١)) .

يجوز في إعراب الفعل المضارع الواقع في البنية التركيبية (طلب + نكرة + فعل مضارع رافعاً لضمير مستتر يعود على النكرة قبله أو عائد بذكر الاسم قبله)، وجهان، فباعتبار دلالاته على نتيجة الطلب يُجزم في جواب الطلب، وباعتبار الضمير الذي يربطه بالنكرة يُرفع على أنه هو وفاعله الضمير المستتر جملة النعت، وفي بعض السياقات توجهنا الدلالة إلى الالتزام بأحد الوجهين الإعرابين، وفي سياقات أخرى نجد دلالة السياق مجوزة للوجهين.

وقد أشار الفراء إلى هذا المظهر من مظاهر سعة العربية عند تحليله قول الله - تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ إذ يقول: "فإن قرئت بالياء (يقاتل) جاز رفعها وجزمها. فأما الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك، كأنك قلت: ابعث لنا الذي يقاتل. فإذا رأيت بعد الأمر اسماً نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح في ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فيه الرفع والجزم تقول في الكلام: علمني علماً أنتفع به، كأنك قلت: علمني الذي أنتفع به، وإن جزمت (أنتفع) على أن تجعلها شرطاً للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك. فإن ألقيت (به) لم يكن إلا جزمًا لأن الضمير لا يجوز في (أنتفع)، ألا ترى أنك لا تقول: علمني علماً أنتفعه. فإن قلت: فهلا رفعت وأنت تريد إضمار (به)؟ قلت: لا يجوز إضمار حرفين؛ فلذلك لم يجز في قوله (نقاتل) إلا الجزم^(٢)".

(١) يقول الثعلبي "وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (يقاتل) بالياء جعل الفعل للملك. وهو جزم على جواب الأمر". تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٤٩١/٦، ويقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور بالنون والجزم، والضحاك، وابن أبي عمير بالياء ورفع اللام على الصفة للملك وقرئ بالنون ورفع اللام على الحال من المجزور، وقرئ بالياء والجزم على جواب الأمر". البحر المحيط لأبي حيان ٥٧٠/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٧/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٢١/١.

لقد قعد الفراء لهذا الاستعمال الاتساعي في العربية والذي مرده إلى احتمال المعنى أكثر من وجه، وعدم تعارض هذه الأوجه الدلالية مع تعدد هذه الأوجه الإعرابية، وذكر بعد تعديد ضوابط هذا الاتساع عدة شواهد لجواز الوجهين^(١):

- قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]

- قوله -تعالى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]

فقد افترض الفراء الجزم في هاتين الآيتين، بقوله: "ولو كان جزماً كان صواباً"^(٢).

- قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: ١١٤]، فهي في قراءة عبدالله بالجزم (تكن)، وفي قراءة الفراء الرفع^(٣).

كما ذكر الفراء شواهد قرآنية يحسن فيها الجزم لانقطاع الاسم من صلته بالفاصلة القرآنية، فيقول: "ومنه ما يكون الجزم فيه أحسن، وذلك بأن يكون الفعل الذي قد يجزم ويرفع في آية، والاسم الذي يكون الفعل صلة له في الآية التي قبله، فيحسن الجزم لانقطاع الاسم من صلته من ذلك: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي) جزمه يحيى ابن وثاب والأعمش - ورفعه حمزة (يَرِثُنِي) لهذه العلة، وبعض القراء رفعه أيضاً - لما كانت (ولياً) رأس آية انقطع منها قوله (يرثني)، فحسن الجزم. ومن ذلك قوله: (وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ. يَأْتُوكَ) على الجزم. ولو كانت رفعاً على صلة (الحاشرين) قلت: يأتوك^(٤)."

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٧/١-١٥٨

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٨/١، ويقول النحاس: "(يتلوا) في موضع نصب؛ لأنه نعت لرسول، أي: رسولا تالياً، ويجوز في غير القرآن جزمه يكون جواباً للمسألة". إعراب القرآن للنحاس ٧٨/١-٧٩

(٣) معاني القرآن للفراء ١٥٨/١، يقول الثعلبي: "(تكون) حال رد إلى الاستقبال، أي: كائنة، وذلك كقوله: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) يعني يصدقني في قراءة من رفع. وقرأ عبد الله والأعمش: تكن لنا بالجزم على جواب الدعاء". تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ١٢٥/٤، ويقول المنتجب الهمداني: "وعن ابن مسعود -رضي الله عنه-: (تكن) بالجزم على جواب الطلب، ونظيرهما: (يرثني)، و(يرثني) مرفوعاً ومجزوياً". الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٣٠/٢، وقال أبو حيان: "وقرأ الجمهور تكون لنا على أن الجملة صفة لمائدة. وقرأ عبد الله والأعمش (يكن) بالجزم على جواب الأمر، والمعنى: يكن يوم نزلها عيداً". البحر المحيط في التفسير ٤/١٢٢-٤١٣

(٤) معاني القرآن للفراء ١٥٨/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

النموذج الثاني: (ويكفر عنكم)

ذكر النحاة أنه يجوز في إعراب الفعل المقترن بالواو بعد جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء ثلاثة أوجه إعرابية، وهي: الرفع، والجزم، والنصب^(١)، ومن ذلك إعراب الفعل (يكفر) في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]

ويمكن إيضاح هذه الأوجه الإعرابية الجائزة على النحو التالي:

الوجه الإعرابي الأول: الرفع، ووردت به أربعة قراءات:

القراءة الأولى: (ويكفر^(٢)) بالياء والرفع "على الاستئناف... ويكون إخباراً عن الله -عز وجل- أنه يكفر السيئات^(٣)"، "وعلى تقدير آخر، وهو أن يكون الفاعل ضمير الإخفاء^(٤)". وقد رتب بعضهم هذا الإخبار بالجملة الفعلية، والتقدير: "يكفر الله، هذا قول أبي عبيد، وقال أبو حاتم: معناه يكفر الإعطاء^(٥)". وقدره بعضهم بالجملة الاسمية: والله يكفر عنكم^(٦).

وقد ذهب أبو حيان إلى تفضيل قراءة الرفع، ووصفها بأنها أبلغ وأعم من قراءة الجزم، فقال: "إن الرفع أبلغ وأعم؛ لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أبدت أو أخفيت؛ لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصه به، ولا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء^(٧)".

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٥-٣٥٦/١

(٢) وهي قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم. ينظر: تفسير الطبري ١٧/٥، والسبعة في القراءات ص ١٩١، ومعاني القراءات للأزهري ٢٢٩/١، وحجة القراءات ص ١٤٨، وإعراب القراءات السبع وعللها، ص ٦٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

(٣) حجة القراءات ص ١٤٨

(٤) التبيين في إعراب القرآن ٢٢١/١، وينظر التقديران في: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٨٩/١، وتفسير الكشاف ٣١٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩٢/٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/١

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكي ١٤١/١

(٧) البحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

د/ محمد كمال محمد جاد

القراءة الثانية: (ونكفر^(١))، بالنون "على إسناد الفعل إلى الله - عز وجل-^(٢)". فالواو استئنافية، والتقدير: ونحن نكفر^(٣)، فالفعل (نكفر) مرفوع، وهو مع فاعله الضمير المستتر المستتر في محل رفع خير لمبتدأ محذوف تقديره (نحن)^(٤)، والجملة الاسمية بتمامها معطوفة على الجملة قبلها، فيكون قد عطف "جملة من مبتدأ وخبرٍ على جملة من مبتدأ وخبر^(٥)"، وهذا الوجه هو اختيار سيبويه، يقول: "والرفع هنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء^(٦)".

ويوضح السيرافي رأي سيبويه بقوله: "فإذا اكتفيت بالفاء في جواب الشرط، أوليتها اسماً وخبراً، ثم عطفت عليه فعلاً، فالوجه فيه الرفع، كقولك: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك؛ لأن أكرمك لما عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء، فارتفع ومثله في القرآن: ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُوْثِقُوْهَا أَلْفَقْرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وهذا وجه الكلام والمختار فيه؛ ولذلك اختار من اختار في القراءة: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]^(٧)".

وذهب الزمخشري وأبو حيان إلى أن: الفعل (نكفر) مرفوع على ما محل ما بعد الفاء^(٨)، وهو الرفع؛ "إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً، كقوله: ومن عاد فينتقم الله

(١) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، وأبي خُليد عن نافع، ويعقوب. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٩١، ومعاني القراءات للأزهري ٢٢٩/١، وحجة القراءات ص ١٤٧، وإعراب القراءات السبع وعللها، ص ٦٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

(٢) التبيين في إعراب القرآن ٢٢١/١

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١٤١/١، والتبيين في إعراب القرآن ٢٢٢/١

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٨٨/١-٥٨٩

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٠١-٢٠٠/٢

(٦) الكتاب لسيبويه ٩٠/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٨٨/٣

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٤/٣

(٨) ينظر هذا التقدير وما قبله في: تفسير الكشاف ٣١٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٩٦/٢

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

منه^(١)، وذهب ابن خالويه أيضاً إلى أن الرفع هو الوجه الأقوى في هذه الحالة التركيبية^(٢).

القراءة الثالثة: (وتكفّر)^(٣) بالتاء والرفع، "ومن قرأه كذلك، فإنه يعني به: وتكفر الصدقاتُ الصدقاتُ عنكم من سيئاتكم^(٤)"، "يجوز أن يريد السيئات من هذا الوجه، ولا يعتد بـ(من)^(٥)".

القراءة الرابعة: (وتكفّر)^(٦) بالتاء والرفع والبناء للمجهول، والتقدير: وتكفّر عنكم أشياء من سيئاتكم^(٧).

الوجه الإعرابي الثاني: الحزم، ووردت فيه أربع قراءات:

القراءة الأولى: (وتكفّر)^(٨)، عطفًا على المحل الإعرابي لجملة جواب الشرط المقترنة بالفاء، وهو الحزم^(٩)؛ "لأن معناه: يكن خيراً لكم^(١٠)"، وقد وصف السيرافي هذا الوجه الإعرابي بالقوة، إلا أنه أقل قوة من وجه الرفع^(١١).

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢٩٦/٢

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ص ٦٣، ويقول ابن زنجلة: "لمّا كان جواب الجزاء في الفاء ولم يكن فعلاً مجزوماً لم يستجيزوا أن ينسقوا فعلاً على غير جنسه، ولو كان جزمًا لجرموا الفعل المنسوق على الجزاء؛ إذ كان فعلاً مثله". حجة القراءات، ص ١٤٧

(٣) رُويت عن ابن عباس وعن حميد. ينظر: تفسير الطبري ١٧/٥، وإعراب القراءات السبع وعللها، ص ٦٣، وتفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٣٢٥/٧، وهي قراءة ابن هرmez، فيما حكى عنه المهدي. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

(٤) تفسير الطبري ١٧/٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢١/١، والكتاب الفريد الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٨٩/١، وتفسير الكشاف ٣١٦/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩٢/٢

(٥) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٣٢٥/٧

(٦) وهي قراءة عكرمة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٣/١،

(٨) وهي قراءة عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة (نافع، وحمزة، والكسائي، والأعمش، ورواه الكسائي عن أبي بكر بكر عن عاصم ينظر: تفسير الطبري ١٧/٥، والسبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ١٩١، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٢/١، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ص ٦٣، ومعاني القراءات للأزهري ٢٢٩/١، وحجة القراءات ص ١٤٧، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢.

(٩) ينظر هذا التوجيه النحوي في: معاني القراءات للأزهري ٢٣٠/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢٢/١، وتفسير الكشاف، والبحر المحيط ٦٩٢/٢ يقول أبو حيان: "ومن جزم الراء فعلى مراعاة الجملة التي وقعت جزاء، إذ هي في موضع جزم، كقوله: من يضل الله فلا هادي ونذرهم، في قراءة من جزم: ونذرهم".

(١٠) معاني القراءات للأزهري ٢٣٠/١، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٨٩/١

(١١) يقول السيرافي: "فيجوز الحزم فيه عطفًا على موضع الفاء، وهو أيضًا جيد قوي، والأول أقوى منه، ومن هذا الوجه قراءة من قرأ: وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ، وحمل الكلام على موضع الفاء؛ لأن موضع الفاء موضع الجواب، والأصل

واختار الإمام الطبري هذه القراءة لقوتها الدلالية؛ إذ إنها تجعل تكفير الذنوب أمراً مترتباً على إخفاء الصدقة وإعطائها الفقراء، فيقول: "وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (ونكفر عنكم) بالنون وجزم الحرف، على معنى الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته، بتكفير سيئاته. وإذا قرئ كذلك، فهو مجزوم على موضع "الفاء" في قوله: "فهو خير لكم"؛ لأن "الفاء" هنالك حلت محل جواب الجزاء. فإن قال لنا قائل: وكيف اخترت الجزم على النسق على موضع "الفاء"، وتركت اختيار نسقه على ما بعد الفاء، وقد علمت أن الأفصح من الكلام في النسق على جواب الجزاء الرفع، وإنما الجزم تجويزه؟ قيل: اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير - أعني تكفير الله من سيئات المصدق لا محالة داخل فيما وعد الله المصدق أن يجازيه به على صدقته؛ لأن ذلك إذا جزم، مؤذن بما قلنا لا محالة، ولو رفع كان قد يحتمل أن يكون داخلياً فيما وعده الله أن يجازيه به، وأن يكون خبراً مستأنفاً أنه يكفر من سيئات عباده المؤمنين، على غير المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم، لأن ما بعد "الفاء" في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه، في أنه غير داخل في الجزاء، ولذلك من العلة، اخترنا جزم "تكفر" عطفاً به على موضع الفاء من قوله: "فهو خير لكم" وقراءته بالنون^(١).

القراءة الثانية: ويكفر^(٢)، "عطفه على موضع الفاء في قوله: فهو خير لكم^(٣)"، والفاعل هو الضمير المستتر العائد على الله - عز وجل -، أو ضمير الإخفاء.
القراءة الثالثة: وتكفر^(٤): فالفاعل مسند لضمير الصدقات^(٥).

فعل الشرط، الفعل والفاء داخلة عليه، ويجوز أيضاً فيه النصب، وهو ضعيف وقد ذكرناه. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٤/٣

(١) تفسير الطبري ١٨/٥، وينظر هذا الترجيح الدلالي لهذه القراءة أيضاً في: إعراب القراءات السبع وعللها، ص ٦٣، وحجة القراءات ص ١٤٨

(٢) وهي قراءة الحسن. البحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ١٤١/١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٢٤٣/٨

(٤) وهي قراءة ابن عباس. البحر المحيط لأبي حيان ٦٩١/٢

(٥) ينظر: تفسير الكشاف ٣١٦/١

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

القراءة الرابعة: (يُكْفَرُ)^(١) بغير واو وبالياء والجزم، على أنه بدل على محل جملة جواب الشرط: فهو خير لكم، وهو الجزم^(٢)، "أو على إضمار حرف العطف، أي: ويكفر^(٣)".

الوجه الإعرابي الثالث: النصب، ووردت به ثلاث قراءات:

القراءة الأولى: (ويُكْفَرُ)^(٤)، وخرّجت هذه القراءة: "بإضمار (أن)؛ لأن الجزاء يجب به الشيء لوجوب غيره، فأشبهه الاستفهام، فنُصب كما يُنصب جوابُ الاستفهام، والتقدير: وإن تخفوها يكن خيراً لكم وأن يكفرَ عنكم^(٥)"، "كأنه قال: يكن الإخفاء خيراً لكم وتكفيراً، فيكون: أن يكفر في موضع نصب. والذي تقرر عند البصريين أن هذا المصدر المنسب من أن المضمرة مع الفعل المنسوب بها هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم مرفوع، تقديره من المعنى، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فالتقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك إن تجيء وتحسن إلي أحسن إليك، التقدير إن يكن منك مجيء وإحسان أحسن إليك. وكذلك ما جاء بعد جواب الشرط. كالتقدير الذي قدرناه في: يحاسبكم به الله، في قراءة من نصب، (فيغفر) فعلى هذا يكون التقدير: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير^(٦)".

القراءة الثانية: (ونكفرُ)، يقول النحاس: "فأمّا النصب (ونكفرُ) فضعيف، وهو على إضمار (أن)، وجاز على بُعد؛ لأن الجزاء إنما يجب به الشيء لوجوب غيره، فضارع الاستفهام^(٧)".

القراءة الثالثة: (وتكفرُ)^(٨)، والفعل مسند لضمير الصدقات.

(١) رواه أبو حاتم عن الأعمش. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩١

(٢) ينظر توجيه هذه القراءة: إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩١

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩١

(٤) وهي قراءة الحسن، والحسين بن علي الجعفي عن الأعمش. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٢، وتفسير الكشاف

١/٣١٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩١

(٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٥٨٩، ٢٩٣، وتفسير الكشاف ١/٣١٦،

(٦) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩٢

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣

(٨) وهي قراءة حكيت عن عكرمة، وشهر بن حوشب ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٩١

يحتمل الفعل (يضركم)^(١) في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران : ١٢٠] توجيهين إعرابين^(٢):

الوجه الأول: الحزم، في جواب الشرط، والأصل: يضركم، فنقلت الضمة من الراء الأولى إلى الضاد، فسكنت، ولم يمكن جزم الفعل بالسكون لسكون الحرف السابق على حرف الإعراب، فإنه لو سكن حرف الإعراب لاجتمع ساكنان، فضمت الراء الثانية (حرف الإعراب) إبتاعاً لضمة الضاد التي هي أقرب الحركات إليها، وأدغمت الراء في الراء، ووصف النحاس هذا التوجيه بالضعيف، وعلل ضعفه بقوله: " وهذا بعيد؛ لأنه يشبه المرفوع والضم ثقيل^(٣)". ولم ير ابن هشام في إعراب هذا الفعل إلا الجزم، وأن الضم إبتاع، كالضمة في قولك: (لم يشد ولم يرد^(٤)). ونسب هذا الرأي إلى سيبويه^(٥).

(١) وهي قراءة جماعة من أهل المدينة وعامة قرأة أهل الكوفة، قرأ بها أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف. ينظر: تفسير الطبري ٧٢٤/٥، ومعاني القراءات للأزهرى ٢٧٠/١، والمبسوط في القراءات العشر ص١٦٨، وحجة القراءات، ص١٧١، وجامع البيان في القراءات السبع ٩٨٩/٣

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١، وتفسير الطبري ٧٢٤/٥، ومعاني القراءات للأزهرى ٢٧٠/١ - ٢٧١، وإعراب القراءات السبع وعلها، ص٧٣، والتفسير البسيط ٥٥٥/٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٣٢/١، والتفسير البسيط ٥٥٥/٥.

(٤) ذكر ابن هشام أن من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها من جهتها أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، ومنه " قول بعضهم في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران : ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حد قوله: إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تُصْرَعِ. فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إبتاع، كالضمة في قولك: لم يشد، ولم يرد^(٥). مغني اللبيب ٩٨-٩٧/٥

(٥) ينظر: تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٩٨/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/٢٢٣

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

الوجه الثاني: الرفع، وله توجيهان إعرابيان:

التوجيه الأول: اعتبار (لا) بمعنى (ليس)، وإضمار الفاء في جواب الشرط^(١)، فالتقدير: (وإن تصبروا وتتقوا فليس يضرُّكم كيدهم شيئاً)، وصح حذف الفاء؛ لعلم السامع بمكانها، كما في قول الشاعر^(٢):

فَإِنْ كَانَ لَأ يَرْضِيكَ حَتَّى تَرُدِّيَ إِلَى قَطْرِي، لَأ إِخَالِكَ رَاضِيَا

وكما في قول الآخر^(٣):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

واعترض الكرمانى على هذا الوجه بقوله: "الغريب: ما ذهب إليه الفراء أن التقدير: فلا يضرُّكم؛ لأن الفاء لا تضم (٤)"، ونسب ابن عادل هذا الوجه للمبرد، فقال: "وهذا الوجه نقله بعضهم عن المبرد، وفيه نظر؛ من حيث إنهم، لما أنشدوا البيت المذكور، نقلوا عن المبرد أنه لا يُجَوِّزُ حذف هذه الفاء - ألبتة - لا ضرورة، ولا غيرها - وينقلون عنه أنه يقول: إنما الرواية في هذا البيت: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ ... وردوا عليه بأنه إذا صحَّت رواية، فلا يقدح فيها غيرها، ونقله بعضهم عن الفراء والكسائي، وهذا أقرب^(٥)"، والحق أن الفراء^(٦) والكسائي^(٧) ذكرا هذين التوجيهين السابقين.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/٣٢٣، ونسب العكبري هذا الرأي للمبرد والفراء والكسائي. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٨٩ ٣٢٣، واللباب في علوم الكتاب ٥/٥٠٢.
(٢) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب السعدي التميمي في: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، ص ٢٣٣، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢، وتفسير الطبري ٥/٧٢٤، ومعاني القراءات للأزهري ١/٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٣، والتنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦/٢٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/١٠٠، والدر المصون ٣/١٢٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/١٦٠٦، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ٦/١٣٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في: الكتاب لسبويه ٣/٦٤، ولعبد الرحمن بن حسان في: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ٢٠٧، والمقتضب ٢/٧٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٤٠٦، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/٤٧٦، والأصول في النحو ٣/٤٦٢، وشرح كتاب سبويه للسيرا في ٣/٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٣١٣٢، ونسب لجابر بن ثابت في: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية) ٦/١٣٧، وهمع الهوامع ٢/٥٥٥.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٢٦٧.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٠٢.

(٦) يقول الفراء: "إن شئت جعلت جزءاً وإن كانت مرفوعة ...، وإن شئت جعلته رفعاً وجعلت (لا) على مذهب (ليس) فرفعت وأنت مضمرة للفاء". معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢، ويقول في موضع آخر في تخريج الرفع: "فقد يجوز أن يكون رفعاً على نية الجزم؛ لأن الراء الأولى مرفوعة في الأصل، فجاز رفع الثانية عليها". معاني القرآن للفراء ١/١٥٠.
(٧) نُسب ذلك للكسائي في: حجة القراءات لابن زنجلة، ص ١٧١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/٣٢٣.

التوجيه الثاني: أن الأصل "لا يضركم إن تصبروا فلا يضركم"، وحذف جواب الشرط، وأخر ما هو دليل عليه مرفوعاً كما كان مقدماً، ونسب هذا الرأي لسيبويه^(١)، والفراء^(٢)، ويشرح ابن عادل هذا الرأي بأن "الفعل مرتفع، وليس بجواب للشرط، وإنما هو دالٌّ على جواب الشرط، وذلك أنه على نية التقديم؛ إذ التقدير: لا يضركم إن تصبروا وتتقوا، فلا يضركم، فحذف (فلا يضركم) الذي هو الجواب؛ لدلالة ما تقدم عليه، ثم آخر ما هو دليل على الجواب ...، ومثله قول الراجز^(٣):

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

برفع (تصرع) الأخير، وكذلك قوله^(٤):

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَأَغَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمُ

برفع (يقول)، إلا أن هذا النوع مطرد، بخلاف ما قبله، أعني: كون فعل الشرط والجزاء مضارعين - فإن المنقول عن سيبويه، وأتباعه وجوب الجزم، إلا في ضرورة ... وتخريجه هذه الآية على ما تقدم عنه يدل على أن ذلك لا يُخصُّ بالضرورة^(٥).

وقد وردت قراءات أخرى في هذا الفعل، وهي:

- قراءة (يضركم)^(٦)، وهي قراءة صحيحة متواترة، من ضار يضير ضيراً^(٧)، ويحلل النحاس هذه القراءة صرفياً، بقوله: "حذفت الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنك لما حذفت الضمة

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٩، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٣٢٢.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٨، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢/ ١١٠٨، وعلق الكرماني على هذا الوجه بقوله: "ومن الغريب أيضاً: قول من حمله على التقديم وتقديره لا يضركم إن تصبروا" غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٢٦٧، وينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١١٩.

(٣) البيتان من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في: الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٥٧، وشرح وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٨، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦/ ١٣٥، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٧٢، والأصول في النحو ٢/ ١٩٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢/ ١١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٥٥٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٨.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ١١٥، والكتاب لسيبويه ٣/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ٧٠، والأصول في النحو ٢/ ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٧، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٩٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٤٣٤،

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥/ ٥٠١-٥٠٢.
(٦) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، ويعقوب، والحجاج الأعور عن حمزة. ينظر: معاني القراءات للأزهري ١/ ٢٧٠، وإعراب القراءات السبع وعللها، ص ٧٣.

(٧) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٧٢٣، معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٢، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ٢٧١-٢٧٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ص ٧٣، والمبسوط في القراءات العشر، ص ١٦٨، وحجة القراءات، ص ١٧١.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

من الراء بقيت الراء ساكنة والياء ساكنة فحذفت الياء، وكانت أولى بالحذف؛ لأن قبلها ما يدل عليها^(١). يقول ابن زنجلة: "وكانت في الأصل (لا يضيركم)، مثل: يضربكم، فاستنقلت الكسرة على الياء، فنقلت كسرة الياء إلى الضاد، فصارت (لا يضيركم)، ودخل الجزم على الراء، فالتقى ساكنان الياء والراء فطرحت الياء^(٢)".

- قراءة (لا يَضْرُكُم)^(٣)، والفعل في هذه القراءة مجزوم، ولكن الراء تحركت بالفتح "لالتقاء الساكنين لخفة الفتح"^(٤)، ويرى مكي بن أبي طالب أن فتح الراء "أحسن من الضم؛ الضم؛ لأن الضم فيه إشكال"^(٥)، وقال أبو حيان: "وهي أحسن من قراءة ضم الراء...، والفتح هو الكثير المستعمل"^(٦).

- قراءة (لا يَضْرُكُم)، وهي قراءة الضحاك^(٧)، والفعل في هذه القراءة أيضاً مجزوم، ولكن الراء تحركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين^(٨).

قراءة (لا يَضْرُكُم)، وهي قراءة أبي بن كعب^(٩)، "وذلك على فك الإدغام، وهي لغة أهل الحجاز، وعليها قوله تعالى- في الآية: (إِنْ تَمَسَّكُمُ)، ولغة سائر العرب الإدغام في مثل هذا كله"^(١٠). وكذلك يجوز وجه لغوي آخر ليس من القراءات القرآنية، وهو (يَضْرُكُم) من ضار يضور، وهي لغة في ضار يضير، فقد سمع عن العرب: "ما ينفعني ولا يضورني"^(١١)، وهو وجه جائز في اللغة، ولكنه ليس بقراءة قرآنية^(١٢).

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١

(٢) حجة القراءات، ص ١٧١، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١١٠٨/٢

(٣) وهي قراءة شاذة، رواها أبو زيد عن المفضل عن عاصم. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٩٨/١، وجامع البيان في القراءات السبع ٩٨٩/٣، وتفسير الكشاف ٤٠٨/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٣/٥ - ٥٠٤

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، وينظر: معاني القراءات للأزهري ٢٧١/١-٢٧٢، والتبيين في إعراب القرآن ٢٨٩/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١١٩/٢.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ١١١٠/٢.

(٦) البحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣

(٧) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٣/٥ - ٥٠٤

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، ومعاني القراءات للأزهري ٢٧١/١-٢٧٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١١٩/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣

(٩) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣، واللباب في علوم الكتاب ٥٠٣/٥ - ٥٠٤

(١٠) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٩٩/١، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٣٢٣/٣

(١١) ينظر: تفسير الطبري ٧٢٣/٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٩٩/١

(١٢) ينظر: تفسير الطبري ٧٢٣/٥، وتفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٩٩/١.

بعد أن طوّقت الدراسة ببعض مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية في سورتي البقرة وآل عمران، تأكد للباحث عناية معربي القرآن الكريم باستيفاء الأوجه الإعرابية للعناصر النحوية التراكيب المختلفة، كما تبين ثراء اللغة العربية ومرونتها الفائقة في بناء التراكيب، ويمكن عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

أولاً: تُعدُّ الإحالة باسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد (ذاك، ذلك) بعد (بين، وكلا) إلى المتعاطفين مظهرًا من مظاهر اتساع العربية في بناء التراكيب النحوية، فبدلاً من أن يُكرر المحال إليه عن طريق التركيب العطف (بين كذا وكذا)، أو الإحالة بالمتنى الظاهر (النوعين)، أو باسم الإشارة المثني (هذين، هاتين)، أو بالضمير (بينهما) تتم الإحالة باسم الإشارة المفرد (ذلك)، وقد اختلفت آراء النحاة في هذا الاستعمال، بين القول بإحلال المفرد محل المثني، والقول بتضمينه معنى المثني، والقول بحذف المعطوف، وهذه الظاهرة لها شواهد كثيرة في القرآن الكريم ما يجعل هذا الأسلوب لا يحتاج إلى التكلف في التأويل والتقدير، كما أنه يعكس ميل اللغة العربية للإيجاز.

ثانياً: تُعدُّ الإحالة باسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد (ذاك، ذلك) إلى المتعاطفات المتعددة مظهرًا من مظاهر اتساع العربية في بناء التراكيب النحوية، ووظيفته الإيجاز والاختصار، فبدلاً من أن يُكرر المحال إليه عن طريق إعادة المتعاطفات جميعها تتم الإحالة باسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد.

ثالثاً: يجوز مجيء الحال من النكرة إذا كانت دلالتها محددة وواضحة للمخاطب، وقد جاء ذلك في أفصح كلام عربي، وهو القرآن الكريم، وقد وضع كثير من النحاة ضوابط لمجيء صاحب الحال نكرة، لكن الاستعمال القرآني يوجب إعادة النظر في هذه الضوابط بشكل خاص، وفي الأحكام المتعلقة بالنكرة في النحو العربي بشكل عام. ويعد جواز إعراب النكرة الواقعة بعد النكرة في بعض الصور التركيبية نعتاً أو حالاً مظهرًا من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية.

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

رابعاً: يمثل تقدير المحذوف من التركيب النحوي أهم مظهر من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية؛ إذ جاءت كثير من الجمل القرآنية في سورتي البقرة وآل عمران غير محتملة أن يكون العنصر المحذوف منها اسماً أو فعلاً، فتعددت الأوجه الإعرابية الجائزة في التركيب، وتعددت التخريجات النحوية لهذه الأوجه الجائزة.

خامساً: من سعة العربية في بناء التركيب النحوي جواز النصب والرفع في الاسم الواقع بعد (كان) في الصورة التركيبية [ما كان + اسم معرف بالإضافة + إلا + المصدر المؤول (أن + الفعل)]، والواقع اللغوي يؤيد أن نصب الاسم الواقع بعد (كان) هو الأكثر في القرآن الكريم في هذه الصورة التركيبية.

سادساً: يُعدُّ تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في العنصر النحوي الواقع بعد المصدر مظهرًا من مظاهر سعة العربية في بناء التراكيب النحوية؛ إذ تجوز ثلاثة أوجه تركيبية: الإعمال، والإضافة، والإسناد.

سابعاً: إن ورود عنصر نحوي من العناصر النحوية متعدد الاستعمالات يُعدُّ من أسباب تعدد الأوجه النحوية الجائزة، ومن ذلك (ما)؛ إذ تأتي زائدة واستفهامية وشرطية وموصولة وكافة وتعجبية إلى غير ذلك، وكذلك (الفاء) إذ تصلح أن تكون عاطفة، ورابطة للجواب بشرطه، ورابطة كذلك شبه الجواب بشرطه، وزائدة، واستئنافية، وسببية، وقد تصلح لأكثر من دلالة في بعض البنى التركيبية.

ثامناً: قد تتعدد احتمالات المعطوف عليه في الجملة؛ ومن ثم تتعدد الحالة الإعرابية للمعطوف، وبعد هذا التعدد مظهرًا من مظاهر اتساع العربية في بناء التراكيب النحوية.

تاسعاً: من مظاهر سعة العربية في بناء التركيب النحوي جواز الرفع والجزم في إعراب الفعل المضارع الواقع بعد النكرة المسبوقة بطلب إذا كان الفعل رافعاً لضمير النكرة قبله أو لاسم ظاهر مضاف إلى هذا الضمير، فإنه باعتبار دلالة هذا الفعل على الجزاء يُجزم في جواب الطلب، وباعتبار ارتباطه بالنكرة بواسطة الضمير العائد يُرفع على أنه نعت لهذه النكرة، وفي بعض السياقات توجهنا للدلالة إلى الالتزام بأحد الوجهين الإعرابين، وفي سياقات أخرى نجد دلالة السياق مجوزة للوجهين، فالحكم في هذين التوجهين لدلالة السياق.

د/ محمد كمال محمد جاد

المصادر والمراجع:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢. الأصول في النحو، لابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٤. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
٥. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
٦. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، د. ط، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٧. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٨. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦ م.
٩. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، الأجزاء الخمسة الأولى دار القلم، دمشق- سوريا، وبقية الأجزاء طبعة دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنوات مختلفة.
١٠. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
١٢. التفسير البسيط، للواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
١٣. تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
١٤. تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
١٥. تفسير الرازي (ت ٦٠٦ هـ) (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
١٦. تفسير الطبري (٣١٠ هـ) (جامع البيان عن تأويل أي القرآن)، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، د. عبد السند حسن

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

- يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
١٧. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
١٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ
١٩. النكت والعيون، للماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠١٩م
٢٠. تفسير النسفي (ت ٧١٠هـ) (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
٢١. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحيدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
٢٢. تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، تحقيق عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ
٢٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ
٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
٢٥. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، تقديم: د. أحمد معبد عبد الكريم، دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
٢٦. التيسير في التفسير للنسفي (ت ٥٣٧هـ)، تحقيق ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول - تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
٢٧. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، أصل التحقيق رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٢٨. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
٢٩. حجة القراءات، لابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، حققه الكتاب وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٣٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.
٣١. ديوان الفردوق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٣٢. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

د/ محمد كمال محمد جاد

٣٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م
٣٤. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ)، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
٣٦. السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ
٣٧. سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٨. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
٣٩. شرح أبيات مغني اللبيب، صنّفه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (الجزء ١-٤) الثانية، (الجزء ٥-٨ الأولى)، (١٣٩٣هـ-١٤١٤هـ).
٤٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
٤١. شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٢. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٤. شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٥. شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م
٤٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٤٧. شعر عبد الله بن الزبير، تحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٤٨. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة - دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

سعة العربية في بناء التراكيب النحوية

٤٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٥٠. غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٥١. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥٢. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٥٣. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥٤. الكتاب، لسبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
٥٥. القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٥٣ هـ.
٥٦. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٥٧. الميسوط في القراءات العشر، لابن مهران النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م.
٥٨. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٨١ هـ.
٥٩. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان روبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ط. د.ت.
٦٠. المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، مراجعة د. رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م جمهورية مصر العربية،
٦١. مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٢. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٦٣. معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٦٤. معاني القراءات للأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٦٥. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٦٦. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

د/ محمد كمال محمد جاد

٦٧. معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٦٨. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٦٩. المقتضب، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٧٠. المنصوب على نزع الخافض في القرآن المنصوب على نزع الخافض في القرآن، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٧١. الموطأ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية أبي مصعب الزهري (ت ٢٤٢هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٧٢. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.
٧٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
٧٤. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٧٥. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٧٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية - مصر. د.ت.